

تقييم واقع وطموحات دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي –
دراسة حالة في قسم ادارة الاعمال – كلية الادارة والاقتصاد –
الجامعة المستنصرية

أ.م.د. فؤاد يوسف عبد الرحمن / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

P : ISSN : 1813-6729

E : ISSN : 2707-1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.131.11>

المستخلص : Abstract

استندت الدراسة إلى إعادة تقييم دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي وتحديد الطموحات التي تسعى إلى تحقيقها ضمن رؤية استراتيجية تتناغم مع الأهداف المرسومة لها . وتحديد المدخلات الواجب توافرها ضمن سياقات علمية رصينة تحدد من خلالها حجم وأهمية التخصص والتخصصات التي تتوافق معها للوصول إلى مخرجات تدعم المنظمات المستفيدة والنهوض بمؤسسات الدولة عبر تنمية خططها الخدمية والسلعية بمدى بعيدة . ويحتاج ذلك إلى إعادة تقييم الدورات السابقة والحالية وقياس الإضافات المعرفية ومدى الاستفادة من مخرجات التخصص ودرجة التحول نحو المنظومة التخطيطية الاستراتيجية في دوائرهم وفقاً لسياقات عمل وأسس علمية حديثة تتناسب مع حركة التغيير في عالم الأعمال . واعتمدت الدراسة على الطرح الفلسفي والمنطقي لعرض جانبه النظري وأسلوب المقابلة الشخصية ودراسة الحالة وقائمة الفحص والمقاييس العلمية والتحليل الوصفي لمعالجة نتائجه وفقاً لدراسة تفصيلية للفقرات التي أعدت مسبقاً . وتوصل الباحث إلى بعض الاستنتاجات من أهمها " تساعد دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي بمدخلاتها ومخرجاتها المعتمدة على أسس علمية بالاختيار والتطبيق إلى بناء قدرات ومهارات معرفية تخصصية ومنظومة تخطيطية ذات بُعد استراتيجي تحقق الأداء العالي للمؤسسات الحكومية وطموحاتها " .



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 131 / كانون الاول / 2021
الصفحات : 168-192

المقدمة.

في ظل التغييرات الحاصلة في العالم الرقمي الجديد بمتغيراته المتسارعة وبيئة عمل مضطربة وحاجة مؤسسات الدولة للنهوض بالواقع الإداري والاقتصادي والخدمي .. الخ وفق رؤية جديدة تتزامن مع حركة التغيير وضرورة بناء منظومة تخطيطية ذات بُعد استراتيجي تتناغم مع الأهداف المرسومة لبناء اقتصاد قوي قادر على إدارته في ظل الأزمات الحاصلة وتزايد الحاجات وقلة الموارد . ولذلك لجأت الحكومة متمثلة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء وبدعم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى اعتماد وفتح دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ذات النظرة الأكاديمية والمهنية في الاستخدام والتطبيق في بعض كليات الإدارة والاقتصاد تهدف إلى تعزيز المعرفة العلمية في التخصص المذكور وفق رؤية مستقبلية وآليات عمل تلبي حاجة المؤسسات الحكومية من إعادة تنمية وبناء المنظومات التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي تهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي والمنظمي بأهمية التخطيط الاستراتيجي لبناء دولة متقدمة قادرة على التعامل مع المستقبل بمكونات الحاضر والعمل على ضرورة تقييم وتقويم التجربة للنهوض بها إلى درجة الطموح التي تسعى إليها تلك المؤسسات . ولذا تناولت الدراسة إعادة تقييم دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ومعرفة نقاط القوة والضعف ودراسة المقترحات التي تبني الركائز الأساسية للتخصص والعمل على تنمية قدرات ومهارات العاملين فيها . واعتمدت الدراسة على ثلاثة مباحث شمل المبحث الأول منهجية الدراسة المعتمدة للتقييم وتناول المبحث الثاني الإطار النظري عبر (نبذة مختصرة عن الدراسة وماهيتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها) فيما جاء المبحث الثالث المتمثل بالجانب العملي باعتماد أسلوب دراسة الحالة وفق مقاييس أعدت سابقاً واختيار أساليب (المقابلات الشخصية وقوائم الفحص) وفقاً للتحليل الوصفي ودراسة الفجوة لتقييم دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ثم توصل الباحث إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول.. منهجية الدراسة

أولاً : أساس تقييم الدراسة ..

تعتمد الدراسة على إعادة تقييم واقع دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي وفقاً لأسس علمية ومعرفية ذات طابع نظري وكمي وتحديد الطموحات والرؤية الاستراتيجية التي تتناغم مع حجم الأهداف المرسومة للدراسة لتهيئة مخرجات تدعم المنظمات المستفيدة . وطرحت الدراسة التساؤلات التالية :

1. تمتلك عمادة الكلية والقسم والمنظمات المستفيدة الوعي المنظمي والمجتمعي بأهمية دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ؟
2. هل وفرت العمادة والكلية الإجراءات العلمية والمدخلات المناسبة للعملية التعليمية ؟
3. هل تعتمد إعادة تقييم مدخلات العملية التعليمية لدراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي سنوياً؟
4. ما هو الدور الذي تلعبه مخرجات دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي لتنمية مؤسسات الدولة وتعزيز الأساليب العلمية الحديثة للمنظومة التخطيطية ؟
5. هل هناك متابعة تقييم مخرجات الدراسة وتطبيقاتها في المنظمات المستفيدة ؟
6. قياس مستوى أهمية وتقييم الدراسة وفقاً للتحليل الوصفي لفقرات المقابلة الشخصية وقوائم الفحص ؟

ثانياً : أهمية تقييم الدراسة ..

تكمن أهمية الدراسة من معرفة الفوائد المتحققة والتي تميزها بالطرورات التالية:

1. تكمن أهميتها في إعادة تقييم دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي وفق أسس علمية وخطوات منهجية تتناسب مع حجم الدراسة ومدى الاستفادة منها .
2. تعزيز المناهج والأساليب الحديثة للتعليم باعتماد التعليم المدمج للدورة الحالية والدورات السابقة وبيان أهمية تطبيق برامج التعليم الإلكتروني عن بُعد .
3. تعزيز المعرفة العلمية بإعادة بناء الرؤية المستقبلية والطموحات والآليات المعتمدة والمقترحة التي تتناسب مع الحاجات والمتغيرات الجديدة في عالم الأعمال .
4. تكمن أهميتها في دراسة الحلقات المتصلة لإتمام العملية التعليمية للتخصص لإكمال الدراسة مستقبلاً .

ثالثاً : أهداف تقييم الدراسة ..

لغرض معالجة التساؤلات التي طرحتها الدراسة لابد من تحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي يمكن أجمالها بما يلي :-

1. تعزيز الوعي المنظمي والمجتمعي بأهمية دراسة التخطيط الاستراتيجي ضمن الأساليب العلمية والمعرفية الرصينة .
2. التعرف على الإمكانيات المتاحة كمدخلات الدراسة وتقييمها بصورة علمية .
3. معرفة الدور الذي تلعبه مخرجات دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي في تنمية القدرات التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي للمؤسسات وإعادة تقييمها باستمرار .
4. قياس واختبار الدراسة وتقييمها وبناء الرؤية الاستراتيجية الطموحة لها باستخدام التحليل الوصفي .

رابعاً : فرضية تقييم الدراسة ..

استندت الدراسة التقييمية لواقع الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي وتحديد الرؤيا الطموحة ذات البُعد الاستراتيجي لها على :-

" تساعد دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي على بناء القدرات والمهارات المعرفية والتخصصية باعتبارها منظومة تخطيطية مبنية على أسس علمية بالاختيار والتطبيق ومدخلات ومخرجات عالية الأداء تحقق بها طموحات الجهات المستفيدة " .

خامساً : مجتمع وعينة تقييم الدراسة ..

يمثل مجتمع الدراسة قسم إدارة الأعمال – كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية بأبعدها المتمثلة (العمادة – القسم – الاساتذة – الطلبة) .

في حين تمثلت عينة الدراسة بجانبيين :-

1- عينة المقابلات الشخصية : وتمثلت

أ- عميد كلية الإدارة والاقتصاد الحالي والعمداء السابقين (3)

ب- معاون العميد للشؤون العلمية الحالي والمعاونين السابقين (2)

ج- رؤساء أقسام إدارة الأعمال الحالي والسابقين بعدد (5)

2- عينة قائمة الفحص : حيث شملت على قائمتي فحص تحتاج كل منها إلى عينة خاصة

أ- عينة أساتذة القسم الذين كلفوا بتدريس مواد الدراسة بعدد (10).

ب- عينة الطلبة للدورات السابقة والحالية بعدد (30) .

سادساً : أدوات تقييم الدراسة ..

1. أعتمد الباحث على التحليل النظري والفلسفي والمنطقي لفقرات وتقييم ورؤى الدراسة .

2. أعتمد الباحث على التحليل الوصفي باستخدام مقاييس النزعة المركزية في تحليل نتائج المقابلات الشخصية وقوائم الفحص .

3. اعتمد الباحث على تحليل الفجوة واستخراج حجمها .

4. أعتمد على العصف الذهني في تحديد الطموحات المستقبلية والآليات المقترحة لتطوير الدراسة مستنداً على طروحات المبحوثين .

المبحث الثاني ..منطلقات وأساسيات الدراسة

أولاً . نبذة مختصرة عن دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ..

بغية تعزيز قطاعات العمل بالملاكات الإدارية المتخصصة في التخطيط الاستراتيجي التي أفرزته بيئة الأعمال والمتغيرات الجديدة والتطورات الحاصلة في مجال البُعد الاستراتيجي لتخطيط موارد الدولة أصبحت الحاجة إلى إعداد الدراسات العلمية والمستقبلية للخطط والبرامج الحكومية التي من شأنها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة عبر إعداد كوادرات علمية ذات بُعد استراتيجي تنسجم بالأداء العالي للتخطيط الاستراتيجي . وعلى ضوء ذلك :-

1- تم تشكيل لجنة متخصصة بالتعاون مع فريق السياسات العامة بموجب الأمر الديواني رقم (47) لسنة

(2012) والمبلغ بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (17141) المؤرخ في (16 / 5 /

2012) والتي عقدت جلستها الأولى بتاريخ (11 / 6 / 2012) والمبلغ توصياتها إلى وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي / مكتب السيد الوزير بموجب كتاب دائرة شؤون اللجان في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

ذي العدد (22107) في (2 / 7 / 2012) والتي تضمنت أهم فقراتها ما يلي :-

أ- قبول الدورة الأولى للدراسة بشروط استثنائية مخففة .

ب- يتم اختيار موضوعات بحث التخرج من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ممثلة بفريق تنسيق السياسات

العامة مع الوزارات فيما يخص خططها وأولوياتها ومشاكلها التي تعاني منها .

ج- التواصل مع كليات الإدارة والاقتصاد لاعتماد برنامج الدراسة متكاملأ في جميع المجالات مع ضرورة

توفير المصادر الحديثة للطلبة في مجال التخطيط الاستراتيجي .

2- عقدت الجلسة الثانية للهيئة المشرفة على الدراسة بتاريخ (17 / 6 / 2012) وتوصلت أهم قراراتها الى ما

يلي :-

أ- تكليف كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد بأعداد مفردات الدراسة على أن تراعي تعزيز الجانب

المهني للدارسين لمنحهم شهادة دبلوم عالي مهني .

ب- يقبل في الدراسة حملة شهادة البكالوريوس بالاختصاصات التالية :

(1) الإدارة والاقتصاد باختصاصاتها كافة .

(2) العلوم المالية والمصرفية والتجارية والسياحية .

- (3) العلوم السياسية والاستراتيجية .
- (4) علوم التخطيط والتخطيط الحضري والإقليمي .
- (5) تقبل التخصصات الأخرى حسب حاجة الوزارات .
- 3- عقدت اللجنة المذكورة أنفاً جلسات متواصلة للسنوات اللاحقة سعت من خلالها متابعة تطوير الدراسة والعمل على تقييم مدخلاتها ومخرجاتها ومتابعة الموائمة مع أحدث التطورات العالمية والمحلية والحاجة الفعلية إلى التخصص لدعم وزارات وقطاعات الدولة بالفكر الاستراتيجي للرؤية المستقبلية القادمة وتوصلت إلى أهم قراراتها تباعاً وكما يلي :-
- أ- ضرورة تهيئة الجامعات المعنية بتدريس التخصص البنّي التحتية والمدخلات الملانمة للعملية التعليمية بما يتناسب وحجم النهوض الفكري والابداع العلمي والحاجة إلى بناء قاعدة تحتوي فكر وكوادر متخصصة في التخطيط الاستراتيجي .
- ب- العمل على تكليف وحدة تنسيق السياسات واللجان العلمية المتخصصة في الجامعات الموظفين بعد تخرجه لغرض وضعه بالمكان المناسب لقيامه بالمهام الجديدة وتطبيقه التخصص بمهنية عالية يحمل شعار الكفاءة والفاعلية في الأداء والنظرة الشمولية للمستقبل
- ج- اعتمدت اللجنة المراجعة الدورية للمناهج الدراسية وتقييم الفكر المعرفي والحدثة في المضمون والمصدر وإنضاجها بصورة علمية مستمرة .
- د- إعادة عملية تقييم وتقويم شاملة للكادر التدريسي لتحسين الأداء وفق مؤشرات ومقاييس عالمية تؤكد الرصانة لمواكبة التطور العلمي والتطبيقي والمهني للتخصص . واعتماد التخصص الدقيق في الاختيار .
- هـ- ضرورة اعتماد أسلوب دراسة حالة في إعداد السمترات وورش العمل وبحوث الطلبة استناداً إلى حاجة الوزارات لحل مشاكلها وتحقيق المنفعة العلمية من الكادر المتخرج من التخصص .
- و- اعتماد فتح الدراسة للعام الدراسي (2013/ 2014) لجامعات (القادسية ، بابل ، الكوفة وبغداد) وفق شروط معينة تم تحديدها للقبول ثم تلتهها (المستنصرية وتكريت) للعام الدراسي (2014 / 2015) وفقاً للتخصصات المدرجة سابقاً و تلتهها الجامعات الأخرى .
- ز- اعتمدت اللجنة على إضافة تخصصات أخرى لتشمل أكبر عدد من احتياجات وزارات الدولة لتشمل التخصصات (الطبية والهندسية والقانونية والتربوية وضباط الدفاع والداخلية ... الخ) .
- ح- اعتماد قيام وفد من الهيئة المشرفة على الدراسة بزيارة الكليات المعنية سنوياً للاطلاع على مجريات الدراسة والتواصل مع الدارسين وتقديم تقرير تفصيلي إلى الهيئة .
- ط- تم اعتماد المفردات المدرجة أدناه في الدراسة مع ترك نسبة (20%) للكلية في اختيار المنهج المناسب لها .

جدول (1)

منهاج الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي

الفصل الدراسي الأول	عدد الساعات	الفصل الدراسي الثاني	عدد الساعات
(1) مالية عامة وموازنات	(2 ساعة)	(1) إدارة استراتيجية	(3 ساعة)
(2) نظم المعلومات الاستراتيجية	(2 ساعة)	(2) محاسبة إدارية استراتيجية	(2 ساعة)
(3) التفكير الاستراتيجي	(3 ساعة)	(3) السيناريوهات الاستراتيجية	(2 ساعة)
(4) الإدارة الحديثة	(3 ساعة)	(4) بحوث عمليات في القرار الاستراتيجي	(2 ساعة)
(5) إدارة محلية وتنمية المحافظات	(2 ساعة)	(5) التنمية والتنمية المستدامة	(3 ساعة)

المصدر : كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان المرقم 27134 في 26 / 8 / 2014 .

- ي- تتابع اللجان والهيئة المشرفة على دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي وعلى مدى الدورات التي اعتمدت فيها فتح الدراسة على :
- 1- تحديد المناهج الدراسية باستمرار ومتابعتها .
 - 2- تقييم وتقويم الكوادر التدريسية .
 - 3- تطوير خطة القبول للتخصصات المختلفة .
 - 4- متابعة مخرجات العملية التعليمية للبحوث باعتماد دراسة الحالة .
 - 5- التأكيد على إعداد الخطط الاستراتيجية للفرات الزمنية لدراسة الكورسات وإعداد البحث .
 - 6- ضرورة متابعة خريجي الدورات السابقة في وزاراتهم ومدى الاستفادة منهم .

- 7- إقامة مؤتمرات وندوات سنوياً لتقييم الدراسة .
- 8- التواصل المستمر مع وزارات ومؤسسات الدولة لتقييم الحاجة إلى التخصص
- 9- فتح الدراسة في أكبر عدد ممكن من الجامعات العراقية لأهمية التخصص .

ثانياً . ماهية دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ..

تواجه الإدارة الحديثة في ظل التحديات المتزايدة نتيجة لتلاحق المتغيرات والتطورات التي شهدتها القرن الحادي والعشرين والتي تنعكس الاستجابة لهذه المتغيرات والتطورات في قدرة الإدارة على بناء أو إعادة بناء المنظومة التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي وفق أسس علمية وتقنية ومعلوماتية لمستوياتها الإدارية وترميم هيكلها التنظيمي لتوظيف استثمار مواردها للوصول إلى تحقيق أهدافها وإيجاد السبل والوسائل والأدوات والأوعية التنظيمية التي تمكنها من إعادة التوازن الإداري الذي يعالج نقاط الضعف ويعزز نقاط القوة مستفيداً من الفرص ويواجه المخاطر التي أفرزتها تلك المتغيرات والتطورات .

ولوجود حاجة ماسة آنية ومستقبلية مستمرة في الوزارات والمحافظات العراقية للكفاءات المهنية في مجال التخطيط الاستراتيجي وبعد دراسات عديدة وتحليل المعطيات وتقييم مدخلات العملية التعليمية تم اعلان ولادة تخصص الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ليكون " دراسة علمية تخصصية تمنح شهادة الدبلوم العالي المهني للتخطيط الاستراتيجي يعتمد التخطيط بعيد المدى يأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ويحدد القطاعات والشرائح السوقية المستهدفة وأسلوب المنافسة . وتعد عملية متجددة يتم تحديثها كل عام لدراسة المستجدات ويجب على سؤلين أولهما ما هي القطاعات أو الشرائح التي نعمل فيها وثانيهما ما هو أسلوبنا في المنافسة في كل شريحة "

ويعتمد نجاح أو فشل إدارة الدولة بوزارتها ومؤسساتها على مدى قدرتها على تحقيق رسالتها وغاياتها وأهدافها والتي تتطلب وضع خطط استراتيجية معينة والسعي لتنفيذها في ظل التغيرات المختلفة المحيطة بها بقيامها بعملية التخطيط الاستراتيجي لمعظم القطاعات الاقتصادية سواء الإنتاجية منها أم الخدمية ومحاولة قياس وتقييم أدائها وفق معايير دولية ومحلية أساسها المعرفة المتطورة والعالم الرقمي في الحصول على المعلومات والمعالجات الآنية والاحتمالية للقرارات التي تبني على أساسها كيان الدولة .

وتأسساً على ما تقدم وتطبيقاً لقرارات مجلس الوزراء والوزارة واللجان المعتمدة لدراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي تم اعلام الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة شؤون اللجان المرقم 7683 في (4/ 3/ 2014) على فتح الدراسة للعام الدراسي (2014/ 2015) في كليتنا بعد اتمام متطلبات الدراسة وتهيئة المدخلات اللازمة للعملية التعليمية . حيث باشرت الوجبة الأولى مهامها التعليمية في قسم إدارة الأعمال بقبول طلبة من مختلف التخصصات بحدود (16) طالب واستمرت الدراسة بتخرج عدد (6) دورة لتخصص الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي فضلاً عن الدورة السابعة التي ما تزال مستمرة في الكورسات ويوضح الجدول (2) عدد الدورات وفترات وإعداد الطلبة.

جدول (2)

خبرجي دورات الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي

السنوات	عدد الطلبة	الملاحظات
2015- 2016	16	
2016- 2017	19	
2017- 2018	18	
2018- 2019	16	
2019- 2020	21	
2020- 2021	21	
2020- 2021	21	الطلبة المقبولين حالياً ضمن فترة الكورسات

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات معاون العميد للشؤون العلمية .

وخلال الفترة المحددة في الجدول (2) تم اعتماد المواد الدراسية المثبتة من قبل كتب الأمانة لمجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي . وبعد المصادقة عليها وتحديثها من قبل اللجنة العلمية في قسم الإدارة الأعمال تم تحديد المواد الدراسية وعدد الساعات كما في الجدول (3) .

جدول (3)
المواد الدراسية لكورس الأول والثاني

مواد الكورس الثاني		مواد الكورس الاول	
عدد الساعات	المادة	عدد الساعات	المادة
3	التفكير الاستراتيجي	3	الادارة الاستراتيجية
3	إدارة حديثة	2	سيناريوهات استراتيجية
1	اساليب البحث العلمي	3	إدارة موارد بشرية استراتيجية
2	تنمية اقتصادية	2	إدارة الأزمة
2	إدارة محلية تنمية اقاليم	2	مالية عامة وموازنات
2	نظم معلومات استراتيجية		
13		12	

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الرسمية الصادرة من أمانة مجلس الوزراء

وعلى ضوء تلك المواد الدراسية تم توفير الكادر التدريسي المتخصص التي تتناغم تخصصاتهم الدقيقة مع تلك المواد وتحديد المفردات الدراسية من قبلهم التي تتناسب مع حجم وأهمية التخصص والتي تتلاءم مع اختلاف تخصصات الطلبة العلمية للوصول إلى سرعة الاستجابة وزيادة المعرفة العلمية الأكاديمية والمهنية للتخصص . فضلاً عن ذلك اعتماد التوجه العلمي باعتماد المصادر العلمية المتخصصة والعمل على توفيرها من قبل مكتبة الكلية للنهوض بمخرجات العملية التعليمية للتخصص عبر تحديد نوعية عالية الجودة للبحوث العلمية التي ركزت على دراسة الحالة للمشاكل التي تعاني منها دوائر الطلبة وتعزيز منظومة التخطيط الاستراتيجي فيها .

ثالثاً . أهداف دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ..

لغرض تقييم وتقويم دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي لادب من معرفة الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدراسة والتي من خلالها بنيت مدخلاتها وتسمى وراء مخرجاتها للحصول على جودة عالية في الأداء التعليمي والخزين المعرفي المتخصص للطلبة الوافدين لتنمية قدرات وقابليات مؤسسات الدولة لإعادة هندسة المنظومة التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي بما يخدم والرؤية المستقبلية لها والتي يمكن إجمال الأهداف بما يلي :

1. إعادة بناء الوعي المجتمعي والتنظيمي بأهمية التخطيط الاستراتيجي في رسم سياسات واستراتيجيات مؤسسات الدولة بما يخدم الرؤية المستقبلية لها.
2. بناء منظومة تخطيطية ذات بُعد استراتيجي حديث تتناسب مع حركة التغيير العالمية الجديدة وسرعة متغيراتها وفقاً لسياقات وسياسات عمل واسس عملية متطورة .
3. بناء منظومة معلوماتية رقمية تحقق الأسناد الكامل عبر أنظمة معلومات متطورة توفر المعلومات اللازمة لبناء القرارات وخصوصاً الاستراتيجية منها .
4. إعادة بناء القدرات والمهارات المعرفية المتخصصة في مجال التخطيط الاستراتيجي وتحقيق الأداء العالي لها للنهوض بالمستوى الفكري ذو الطابع الاستراتيجي نحو تنمية مخرجات مؤسسات الدولة بما يوازي والتقدم العلمي والرقمي العالمي .
5. إعداد جيل جديد من القدرات المعرفية قادر على تحمل مسؤولية الزمن القادم ضمن تخصصات علمية مختلفة تحقق الشمولية في النظرة الاستراتيجية ومحاولة الوصول إلى الدمج العلمي والفكري مع تخصص التخطيط الاستراتيجي .
6. إعادة هيكلة المشاكل التي تعاني منها مؤسسات الدولة عبر توفير مخرجات علمية لبحوث ودراسات باستخدام أسلوب دراسة الحالة لحلها والنهوض بواقع المؤسسات وبناء سيناريوهات استراتيجية لمشاهد محتملة لتعاملات وسياسات الزمن القادم من خلال وضع الخطط الاستراتيجية الملائمة .
7. اعتماد الأساليب العلمية الحديثة ذات التوجه الإلكتروني في التعامل مع مراحل بناء التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى خطط استراتيجية ملائمة.
8. تنمية قدرات الفكر الاستراتيجي وإدامة عملية التفكير بتعزيز إمكانيات العصف الذهني وبناء الفكر الجديد للطلبة نحو تحقيق الريادة الفكرية والأداء العالي .
9. الاطلاع على تجارب ونماذج عربية وعالمية حققت طفرة معرفية استراتيجية في مجال التخطيط الاستراتيجي والاستفادة من مخرجاتها وأساليبها في العمل ومعرفة مدى إمكانية تطبيقها في مؤسسات الدولة التي تتناغم مع إمكانياتها .
10. الاطلاع على أحدث الطرائق العلمية والمصادر الحديثة العربية والأجنبية التي تغذي مفردات التخصص بما يزيد من حركة نمو الفكر الاستراتيجي للعاملين وتحقيق رؤية مؤسسات الدولة.

المبحث الثالث : الجانب العلمي لتقييم الدراسة أولاً : المقابلات الشخصية .. personal interviews

لغرض اتمام عملية تقييم دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ومعرفة مدى موافقة مدخلاتها لأهمية الدراسة والمعرفة العلمية المكتسبة منها ومخرجاتها التي تحقق أهدافها ومواكبة الحاجة الفعلية للاستخدام والتطبيق في ظل العالم الجديد للأعمال والمتغيرات الحديثة والمتغيرة والمعايير العلمية الجديدة .

حيث تناولت الدراسة طريقة دراسة الحالة كركن أساسي ومهم في عملية التقييم أولاً ومجالاً للتطبيق في مفردات دراسة التخطيط الاستراتيجي ثانياً . حيث أعتمدت المقابلات الشخصية للإدارات العليا المتمثلة بمجلس الكلية باعتبار أن المقابلات الشخصية أداة من أدوات الاتصالات المباشر لجمع البيانات وأسلوب علمي حديث لدراسة سلوكيات العينة والتعرف على مصداقية الإجابة على مفردات الحالة التي سيتم طرحها للتقييم والتي تحتاج إلى تأطير مفرداتها وصولاً إلى إمكانية التعرف إلى الاستمرار في الاستخدام والتطبيق وتنميتها سنوياً . ولابد من توافر النقاط التالية التي تحدد أركان المقابلات الشخصية :-

1. اختيار عينة قصدية لديهم اتصال مباشر بالحالة .
2. إعداد أسئلة تفصيلية تطرح على العينة معدة مسبقاً وفق المقياس الثلاثي للإجابة .
3. تحديد الأساليب الإحصائية والفلسفية للتعامل مع الإجابات .
4. استخراج النتائج الكمية من المقابلات الشخصية .
5. معرفة مدى الاستفادة من النتائج .

1- عينة المقابلات الشخصية (عينة قصدية)

تم اختيار (10) أساتذة من منتسبي كلية الإدارة والاقتصاد والذين يمثلون قمة الهرم التنظيمي الإداري للسنوات التي فتحت فيها دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي والمتمثلة بكل من :-

- أ- عمداء كلية الإدارة والاقتصاد عدد (3) للفترة من (2014) ولغاية الوقت الحالي
- ب- معادن عميد للشؤون العلمية عدد (2) لنفس الفترة
- ج- رؤساء قسم إدارة الأعمال عدد (5) لنفس الفترة

2- الفقرات (الأسئلة) التي طرحت على عينة المقابلات الشخصية .

تم طرح عدد من الفقرات (الأسئلة) بعدد (16) سؤال على العينة المذكورة في الفقرة (1) وكما مبينة في الجدول (4) .

3- تحديد الأساليب الإحصائية والفلسفية للتعامل مع الإجابات .

تم اعتماد الأسلوب الإحصائي المتمثل بالنسب المئوية لتحقيق المعالجات الوصفية للفقرات المطروحة في المقابلات الشخصية فضلاً عن استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للتعامل مع الإجابات وفق تلك النسب .

4- تحليل نتائج المقابلات الشخصية ..

لغرض فهم وتحليل وفلسفة آراء عينة المقابلات الشخصية ودراسة سلوكياتهم والتي عبر عنها من خلال سلسلة من الأسئلة المفصلة والمتسلسلة علمياً جيدة التخطيط والتنفيذ عددها (16) سؤال لغرض دراسة تقييم واقع حال دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي بمدخلاته ومخرجاته والوقوف على وجهات نظر العينة بالاستخدام والتطبيق وتحديد نقاط القوة والضعف والنظرة المستقبلية وفق رؤيا واضحة المعالم لما تطمح الإدارة العلمية أن تكون عليه الدراسة في المستقبل وما هي الخطط الاستراتيجية التي تدعم حركة التنمية التخطيطية التي تروم قيادات مؤسسات الدولة من تحقيقها .

• **السؤال الأول :** (تمتلك الإدارة (العمادة – القسم) الوعي التام بأهمية دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ودوره في رفد مؤسسات الدولة بتنمية التخصص) .

من خلال نتائج تحليل الجدول (4) تبين أن ما نسبته (80%) من عينة المقابلات الشخصية قد اتفقوا على أن الإدارة تمتلك الوعي التام بأهمية دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي لامتلاكها أقسام علمية متخصصة في الكلية لديها رؤية مستقبلية بتطوير الإمكانيات نحو المهنية العالية في بناء التخصص والعمل على تعزيز المنظومة التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي بالكادر المتقدم الذي يعمل على رسم وصياغة وتطبيق استراتيجيات مؤسسات الدولة . إلا أنه من جانب آخر يرى البعض أنه من الضروري أن لا ينحصر موضوع التخطيط الاستراتيجي في نطاق علم الإدارة وأن يخرج نحو التخصصات الأخرى كالاقتصاد والإحصاء والعلوم المالية والمصرفية حيث تكون داعماً للتخصص خاصة فيما يتعلق باستخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة والنظريات الحديثة والنماذج المختبرة في التخطيط الاستراتيجي لدعم المجالات الاقتصادية المختلفة في حين أن ما نسبته (10%) من العينة قد حددت عائقاً أمام هذا الوعي يرتبط بعدم وجود الدعم اللوجستي لمدخلات العملية التعليمية تتناسب مع حجم التخصص واعتماد مخرجاته فكانت الإجابة بعدم الاتفاق احتجاجاً على ما هو مهين من إمكانيات مادية ومعنوية ومتابعة . وأشارت نسبة (10%) من إجابات العينة التزام الحيادية في الاختيار كون أن نسبة الوعي ازدادت مع تطور وتنمية القدرات مع قبول وتخرج كل دورة .

• **السؤال الثاني :** (تعتمد الإدارة ضمن خططها الاستراتيجية العلمية على تطوير وتحديث دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ومراجعة مدخلاتها ومخرجاتها).

من خلال تحليل نتائج الجدول (4) تبين أن ما نسبته (70%) من عينة المقابلات الشخصية اتفقت على أن الإدارة تعتمد في رسم خططها الاستراتيجية العلمية جانباً مهماً في تطوير وتحديث الدراسة والتي عكسته الانتقالات في الفكر والتطبيق من دورة إلى أخرى إلا أنها حملت فروقات معنوية بين التخطيط وفق رؤيا واضحة والتطبيق في واقع يحمل من الإمكانيات جانباً من الضعف والإهمال في بعض فقراته .في حين ترى (20%) من العينة عدم الاتفاق في تعزيز الخطط الاستراتيجية بإمكانات تطبيق تصل إلى مستوى الأداء العالي في المدخلات للحصول على مخرجات تلبي الطموح ومن هنا جاءت فكرة المؤتمر لإعادة تقييم السياسات التي تحكم بين الخطط والتنفيذ وإعادة تقويمها بما يلائم والحاجة الفعلية لهذا التخصص والانتقال بالجامعات من مرحلة التنفيذ بالتعليمات الصادرة من الأمانة العامة إلى شريك فعلي في تنمية وتطوير المنظومة التخطيطية للمؤسسات الحكومية. وحددت نسبة (10%) من إجابات العينة المذكرة التزام الحيادية لعدم قناعتها بكفاية التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي في بناء المستلزمات وتطبيق المخرجات في ظل التحولات السريعة في الجوانب المختلفة لقيادة المؤسسات الحكومية.

• **السؤال الثالث :** (تعتقد أن مناهج ومفردات الدراسة تغطي حاجة التخصص بدرجة علمية عالية الجودة وتحقق أهدافه)

بينت نتائج تحليل الجدول (4) أن ما نسبته (80%) من إجابات عينة المقابلات الشخصية تتجه نحو الاتفاق بأن المناهج والمفردات المعتمدة تغطي حاجة التخصص بدرجة عالية الجودة كونها جاءت نتيجة دراسات وبحوث أجرتها لجان متخصصة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي وملاحظة آراء المؤسسات الحكومية المستفيدة فضلاً عن أن استمرارية تقييم الدراسة من قبل عمادة الكلية والكادر التدريسي القائم على التعامل مع مدخلات ومخرجات الدراسة قد أضافت من التحديث ما يوازي (20%) سنوياً لبناء صور جديدة ذات بُعد استراتيجي للتخصص .إلا أن بعض المقترحات التي طرحت مع حالة الاتفاق قد بينت أن الدخول المباشر في دراسة التخصص يحتاج إلى إقامة دورات تعليمية مركزة تكون مقدمة لبيان مدى تمتع الطلبة بالانتماء الفكري والحافز العلمي للحصول على تخصص التخطيط الاستراتيجي . فيما أشارت نسبة (10%) من العينة إلى عدم الاتفاق على أن المناهج والمفردات قد غطت الحاجة الفعلية لبناء الفكر الاستراتيجي وأن هناك تخصصات واحتياجات تتطلب الشمولية في احتواء المناهج خصوصاً ما يشير إلى السلوك الشخصي والعلمي للمخطط الذي يعد الركيزة الأساسية لبناء المنظومة التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي . في حين بينت نسبة (10%) من العينة التزام الحيادية كون أن الفترات التي مكنت بها زمام الأمور في بعض الفترات كانت تعتمد الدور المنفذ لتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التعليم في تحديد المناهج والمفردات .

• **السؤال الرابع :** (يتوفر الكادر التدريسي المتخصص لتأدية المهمة أم الاعتماد على بعض الاستقطاب الخارجي) .

بينت نتائج تحليل الجدول (4) أن ما نسبته (60%) من عينة المقابلات الشخصية قد أتعفوا على أن الكادر التدريسي في القسم والكلية متوفر لتأدية المهمة التدريسية مع الاعتماد على بعض الاستقطاب الخارجي . حيث يرى البعض أن الكادر التدريسي الداخلي المتخصص كافٍ للاعتماد عليه في تغطية مناهج ومفردات دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي فيما يرى بعضهم أننا نعتمد في بعض الأحيان على الاستقطاب الخارجي إذا كان يخدم حاجة الدراسة لبعض التخصصات فيما أشار آخرون إلى ضرورة الابتعاد عن الاستقطاب الخارجي حتى في المناقشات حين كان الاعتماد واضحاً طيلة فترة التعامل مع الدراسة . على الرغم أن الواقع الفعلي يشير إلى امتلاك قسم إدارة الأعمال والأقسام الأخرى في الكلية إلى إمكانات تدريسية عالية الجودة ولا حاجة إلى الاستقطاب الخارجي مع منح الفرصة لبعض التدريسيين لتنمية واستغلال مواهبهم العلمية لممارسة التدريس في هذا التخصص . فيما تشير نسبة (30%) من إجابات العينة إلى عدم الاتفاق التام مع الاستقطاب الخارجي والاعتماد على التخصصات الداخلية ذات الكفاءة العالية والجودة في العطاء والابتعاد عن فرض بعض الأساتذة لتلبية بعض المصالح الشخصية أو المجاملات العلمية . فيما بينت نسبة (10%) من العينة التزام الحيادية على الرغم ترأس الفكر العلمي في قمة الإدارة لكون بعض المسؤوليات تتطلب الالتزام التام بالتعليمات الصادرة .

• **السؤال الخامس :** (تراعي الإدارة عند توزيع المواد الدراسية موائمة التخصص الدقيق للأستاذ مع المادة) .

يتبين من تحليل الجدول (4) أن ما نسبته (90%) من عينة المقابلة الشخصية الذين من يمثلون مجلس الكلية السابق والحالي قد أتعفوا على تطبيق المعايير التعليمية في توزيع المواد الدراسية بما يحقق الموائمة بين التخصص الدقيق للأستاذ والمادة وهذه النسبة تمثل الاتجاه الحقيقي للجان العلمية والعليا في القسم على اعتماد الأسس العلمية وتنفيذ توجهات الوزارة وبذلك أعتمد مجلس الكلية على قرار القسم العلمي . فيما بينت ما نسبته (10%) من إجابات العينة موقف الحيادية في الإجابة كون ان في بعض الاحيان هناك تدخلات شخصية

ومستويات عليا في فرض بعض الأشخاص الذين لا تتطابق تخصصاتهم مع ورد في التوجيهات الوزارية مما قد يشكل سابقة تؤثر على مصداقية العملية التعليمية.

● **السؤال السادس:** (يتم توجيه الكادر التدريسي بضرورة اعتماد طرائق حديثة لتدريس المواد الدراسية تتناسب مع اختلاف التخصص)

تبين من خلال نتائج الجدول (4) ان ما نسبته (100%) من اجابات عينة المقابلات الشخصية قد اتفقوا بالكامل على ان مجلس الكلية بكل اداراته وخصوصاً المعنيين بدراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي على توجيه الكادر التدريسي المتخصص بضرورة اعتماد طرائق التدريسي الحديثة والنماذج العالمية لعرض وتدريس المواد الدراسية بما يتناسب واختلاف التخصصات المقبولة للدراسة مع تخصص التخطيط الاستراتيجي . ويلاحظ من خلال المعاشية الميدانية أن مجلس الكلية الذي يمثل جزءاً من الاستمرارية لأعضاء وعينة المقابلات الشخصية قد اتفقوا وبشكل مستمر بتنمية مستدامة للفكر الاستراتيجي وإعطاء الحرية للكادر التدريسي مع توجيه باختيار الطرائق الملائمة والمستحدثة للتدريس .

● **السؤال السابع :** (يتم توجيه الكادر التدريسي بضرورة اعتماد مصادر علمية رصينة وحديثة تتناغم مع اختلاف التخصص وتتطابق مع المخرجات المطلوبة للدراسة) .

يتبين من تحليل نتائج الجدول (4) أن ما نسبته (90%) من إجابات عينة المقابلة الشخصية قد اتفقوا عبر اجتماع مجلس الكلية وتوجهات القسم العلمي المتمثل باللجنة العلمية والدراسات العليا بضرورة اعتماد مصادر علمية حديثة ورصينة وغير معقدة تتناغم مع اختلاف تخصصات الطلبة وذات دخول مباشر ومفهوم لمواد التخطيط الاستراتيجي مع مراعاة اختلاف اللغة للمصادر الأجنبية وتحديد أماكن الحصول عليها من مكتبة الكلية والمكتبات الأخرى فضلاً عن المكتبات الافتراضية عبر المواقع الإلكترونية . وأن تترك للكادر التدريسي حرية الاختيار للمصدر مع اعتماد التحديث المستمر سنوياً والتي يجب ان تتطابق مع الاهداف المرسومة للحصول على مخرجات تمثل الخزين الفكري والمعرفي وازضافة الخبرات اللازمة في بناء المنظومات التخطيطية للمؤسسات الحكومية. فيما بينت ما نسبة (10%) من اجابات العينة التزامها بالحيادية في الاجابات اعراضاً منها على بعض المصادر التي لم تصل الى مستوى الطموح الفكري لبناء التخصص.

● **السؤال الثامن:** (توفر الادارة التوزيع العلمي للإشراف على بحوث التخرج تراعي بها التخصص الدقيق للمشرف ومدى استفادة المنظمات المستفيدة من موضوع البحث (كدراسة حالة) ..

تبين من تحليل الجدول (4) ان ما نسبته (80%) من اجابات عينة المقابلات الشخصية قد اتفقوا على ان مجلس الكلية وادارة القسم العلمي توفر التوزيع العلمي العادل للإشراف على بحوث الطلبة تراعي من خلالها تطابق التخصص الدقيق للمشرف مع موضوع البحث على ان يراعى اعتماد دراسة الحالة تحدها المؤسسات الحكومية المستفيدة التي يمثلها الطلبة لحل المشاكل التي تحيل دون بناء منظومة تخطيطية ذات بعد استراتيجي متطورة ومحدثة تتزامن مع حركة البناء المعرفي لها وتداعيات المتغيرات العالمية الجديدة. وحددت ما نسبته (10%) من اجابات العينة عدم الاتفاق على كل ما ذكر اعلاه لوجود بعض المحاصصة العلمية والتوجهات الشخصية في عملية التوزيع والاعتراض على مقترح اشراك عضوا من بيئة العمل التي حددت بها دراسة الحالة كدعم للبحوث. فيما التزم ما نسبته (10%) من الاجابات بالحيادية كون اعتقاده بان التعليمات تلزم في حالة وجود اختناقات فيمكن للقسم العلمي الاستعانة بالأقسام والجامعات الاخرى.

● **السؤال التاسع :** (تعتقد الادارة ان قبول الطلبة على اختلاف تخصصاتهم العلمية لا يشكل عائقاً علمياً للحصول على تخصص التخطيط الاستراتيجي).

تبين ان تحليل الجدول (4) ان ما نسبته (50%) من اجابات عينة المقابلات الشخصية والتي تصل الى نصف افراد العينة قد اتفقوا على ان قبول الطلبة رغم اختلاف تخصصاتهم العلمية لا يشكل عائقاً علمياً للحصول على تخصص التخطيط الاستراتيجي. فهي تعتبر حالة تحدي فكري وعلمي للانتماء للتخصصات الاساسية والالام والتفوق في تخصص التخطيط الاستراتيجي حيث اثبتت التجربة على مدى السنوات التي اعتمدت فيها الدراسة ان كافة التخصصات تحتاج الي منبع واحد للانطلاق الى بناء الخطط الاستراتيجية عبر المنظومة التخطيطية ذات الاداء الاستراتيجي. فضلاً عن ان النسبة المشار اليها قد تغيرت مع مرور الزمن وتعاقب الدورات واستلام المسؤوليات الجديدة والالتزام بتحديث مفردات الدراسة سنوياً. ومع طرح مقترح ضمن مجلس الكلية الجديد بضرورة فتح دورات تأهيلية لمتابعة البناء الفكري العالمي المتغير في مجال التخطيط قبل المباشرة في بداية الدورة التخصصية على الرغم من بروز حالات الابداع المتنامي سنوياً لجميع الطلبة. فيما يشكل نسبة (20%) من اجابات العينة بعدم الاتفاق باعتبار ان اختلاف التخصص يشكل عائقاً ولذا يحتاج الى ابعاد بعض التخصصات ومن الملاحظ ان هذه النظرة لدورات سابقة حيث تم اعتماد وتغيير القبول لبعض التخصصات التي تقترب من الانتماء الى التخصص الجديد. فيما اعتمدت ما نسبته (30%) بالتزام الحيادية في الاجابات كون ان عملية التنمية والتطوير لتخصص الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي يحتاج الى وقت طويل للبناء كونه اعتمد من مراحل متأخرة وعملية الانضاج الفكري للاستخدام والتطبيق تحتاج الى فترات زمنية تراعي

من خلالها حركة التطور فضلاً عن اعتماد مقترح للطلبة غير المختصين في مجال الادارة الحصول على عدد من المحاضرات التأهيلية قبل بداية مرحلة الكورسات.

• **السؤال العاشر :** (تراعى الادارة (العمادة – القسم) توفير الاجواء العلمية والامكانات المادية والمعنوية والمدخلات المناسبة لإتمام العملية التعليمية).

تبين من تحليل الجدول (4) ان ما نسبته (60%) من عينة المقابلات الشخصية قد اتفقوا على ان العمادة والقسم يعمل على توفير الاجواء العلمية بالإمكانات الذاتية فضلاً عن المساعدات البسيطة من قبل الجامعة والوزارة ويعود ذلك الى قدم البنايات وعدم توفر القاعات الكافية للدراسات العليا فضلاً عن ان تطوير هذه القاعات تحتاج الى مبالغ عالية لترميمها تتطلب عملية صرف ضمن معاملات روتينية تأخذ فترات زمنية. الا ان الادارة حاولت عمل كل شيء لتوفير ابسط المستلزمات المادية والمعنوية والمدخلات المناسبة لإتمام العملية التعليمية. وير البعض الآخر من العينة ما نسبته (30%) عدم الاتفاق على توفير الاجواء العلمية المناسبة لحجم ونوعية التخصص والناتج عن عدم وجود قاعات وتأثيث مناسب للحالة والافتقار الى الوسائل التعليمية الحديثة كالسبورات الذكية فضلاً عن ان الدورتين السابقتين والحالية قد تعاملت مع اجواء الأزمات واعتماد التعليم المدمج بين الالكتروني والتقليدي والذي يتطلب امكانات عالية الجودة لإتمام العملية التعليمية. في حين ان ما نسبته (10%) قد التزم الحيادية ما بين عدم توفر الامكانات والاعذار المتداولة لتوفيرها في ظل ازمة (Covid-19) التي تحتاج الى تعاملات خاصة وامكانيات عالية.

• **السؤال الحادي عشر:** (تم وضع خطة استراتيجية لتحديد مدى مواءمة الفترة الزمنية لإنجاز البحث واعادة تقييم الحالة سنوياً ووضع الحلول المناسبة لها).

تبين من تحليل الجدول (4) ان ما نسبته (40%) من اجابات عينة المقابلات الشخصية قد اتفقوا على ان مجلس الكلية والقسم المعني بالدراسة على مر سنين التجربة بتطوير الدراسة قد عمد الى وضع خطة استراتيجية للعمل وخصوصاً دراسة مواءمة الفترات الزمنية لإنجاز البحث في فترة زمنية تم تحديدها ضمن تعليمات الوزارة ومحاولة الادارة لإيجاد حلول بسيطة لا تتعارض مع التوجيهات الواردة ومنها امكانية تحديد الاشراف وعنوان البحث من اليوم الاول للقبول في الدراسة لتجاوز ازمة الفترة الزمنية المحددة. في حين ان ما نسبته (60%) من عينة المقابلات والتي تمثل مجلس الكلية على مدى الفترات السابقة والحالية قد توصلوا الى عدم الاتفاق على وجود خطة استراتيجية يمكن تنفيذها وانما نعمل ضمن خطط الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي باعتبار الكلية جهة تنفيذية لإتمام العملية التعليمية لتخصص التخطيط الاستراتيجي رغم المحاولات الكثيرة لإنجاز خطة استراتيجية معدة من قبل الادارة (العمادة- القسم) الا ان التنفيذ يحتاج الى صلاحيات . حيث يرى البعض ان هناك مشكلة في تحديد الفترات الزمنية التي في بعض الاحيان لا تكفي للخروج بمخرجات عملية توازي حجم التخصص حيث تعاني الاقسام العلمية منها ولا زال هناك جمود في ايجاد الحلول لذلك. على الرغم من السنوات الاخيرة فقد عمدت الوزارة الى ايجاد بعض الحلول بمنح الطلبة تمديد معين لإتمام البحث.

• **السؤال الثاني عشر:** (تم اعتماد تشكيل لجان او شعبة ادارية متخصصة لمتابعة مخرجات الدورات السابقة وتقييم عملها في دوائهم ومعرفة مدى الاستفادة المتحققة).

تبين من تحليل نتائج الجدول (4) ان ما نسبته (30%) من عينة المقابلات الشخصية قد اتفقوا على انه لم يكن هناك لجنة مشكلة او شعبة ادارية في الكلية. لكن ضمن تطوير الدراسة والخطط الاستراتيجية التي وضعت في هذه الفترة ان هذه الخطوة ستنفذ على الرغم من توجيهات العمادة بمتابعة الاساتذة بصورة ودية لمخرجات الدورات السابقة وتقييم عملها ومعرفة مدى الاستفادة منها والدليل على ذلك متابعة احدى الطالبات ضمن وزارة المرأة التابعة الى مجلس الوزراء فقد اعتمدت في بحثها على طرح سيناريوهات وجود الوزارة او تحويلها الى مؤسسة اخرى وقد تم متابعة الطالبة من حيث منح الامانة العامة لها بعمل دورات تخصصية في مجال اعداد السناريوهات للاستفادة منها في التخطيط الاستراتيجي للدوائر. في حين ان ما نسبته (70%) من عينة المقابلات ضمن مجلس الكلية السابق والحالي يؤيد عدم الاتفاق على وجود هذه اللجان والشعب الإدارية المتخصصة في الكليات حيث تقع اعداد هذه اللجان والشعب على عاتق الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي. ويبين ذلك على الرغم من اهمية هذه اللجان في تعزيز المتابعة المباشرة من اصحاب التخصص الا انها لم تعطى الاهمية الكافية لإتمام العملية.

• **السؤال الثالث عشر :** (تعتمد الادارة مفاتيح الدوائر المستفيدة لمعرفة مدى منح الخريجين دورهم في تطبيق المعرفة التخصصية وهل هم بمستوى التعلم المكتسب).

يبين من تحليل نتائج الجدول (4) ان ما نسبته (100%) من اجابات عينة المقابلات الشخصية لأعضاء مجلس الكلية على اختلاف فترات المسؤولية قد توصلوا الى عدم الاتفاق على ان الادارة (العمادة – القسم) لديها صلاحيات بمفاتيح الدوائر المستفيدة لمعرفة مدى منح الخريجين دورهم في تطبيق المعرفة التخصصية ومتابعة مستوى التعلم المكتسب في دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي . الا من بعض المحاولات البسيطة من قبل الاساتذة المشرفين بمتابعة طلبتهم بصورة لا تحمل من الرسمية وانما تركت الحالة الى متابعة الامانة العامة

لمجلس الوزراء ضمن كوادرها المتخصصة في هذا المجال وان الكليات ما هي الا جهة تنفيذية لما تخطط له الامانة . ومن ضمن المقترحات المطروحة سابقاً وحالياً لمجلس الكلية توصي بضرورة ذلك.

• **السؤال الرابع عشر :** (تعتقد الادارة بان الدورات السابقة قد حققت الاهداف المرسومة للتخصص).
يتبين من تحليل نتائج الجدول (4) ان ما نسبته (60%) من عينة المقابلات الشخصية بالرغم من ابتعاد الفترات الزمنية لتحمل المسؤولية داخل مجلس الكلية باعتباره العينة المقصودة قد اتفقوا على ان الدورات السابقة قد حققت الاهداف المرسومة للتخصص من ناحية المدخلات المتوفرة والمخرجات العلمية الا ان تطبيق التخصص قد واجه صعوبات كبيرة في المؤسسات الحكومية المستفيدة والاهمال الواضح في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، وان ما نسبته (20%) من اجابات العينة قد اقرروا بعدم الاتفاق على ان الدورات السابقة قد حققت الاهداف لمرسومة للتخصص كون ان الجزء العلمي الذي يقع على عاتق الامانة العامة ووزارة التعليم والعمادة المعنية والقسم العلمي قد ادى التزاماته العلمية بشكل كامل الا ان المؤسسات المستفيدة لم تراعي عملية اتمام التخصص وتطبيق مفرداته وبناء منظومة تخطيطية ذات بُعد

استراتيجي توائم من خلالها الحاجة والتخصص والافراد. بل واصبحت الشهادة المعنية لبعض مسؤولي هذه المؤسسات مصدر خطر انصدم من خلالها خريجين هذه الدورات . فيما اشار (10%) الى التزامهم الحيادية في الاجابة للوقوف بين منتصف الطريق لمنح المعرفة العلمية والتطبيق العملي للتخصص.

• **السؤال الخامس عشر :** (تعتقد بتوفير الامكانات المادية والعلمية لإتمام الدراسة الى مرحلة الماجستير والدكتوراه لرفد المؤسسات الحكومية بالقدرات والمهارات وتنميتها).

يتبين من نتائج الجدول (4) ان ما نسبته (10%) من عينة المقابلات الشخصية يتفق على ان الامكانات المادية والتعليمية متوفرة لإتمام دراسة الماجستير والدكتوراه للتخصص لرفد المؤسسات الحكومية بالقدرات والمهارات وتنميتها ، وان ما نسبته (70%) من اجابات العينة على اختلاف الفترات الزمنية لتحمل المسؤولية يرى عدم الاتفاق على استكمال دراسة الماجستير والدكتوراه في هذا المجال ومن الضروري الاكتفاء بالدبلوم لتحقيق الهدف الرئيسي لوجود هذه الدراسة . فيما يرى اخرون تأجيل النظر في الموضوع في الوقت الحاضر لقلة الكادر التدريسي والامكانات المادية وايضا حتى لا يفقد التخصص معناه المهني والتركيز على الجانب الاكاديمي. وان ما نسبته (20%) من الاجابات قد التزم جانب الحيادية بانتظار تجربة جامعة بغداد بفتح دراسة الماجستير وتقييمها وبعدها يتم اعتماد التجربة من عدمها.

5. مدى الاستفادة من النتائج

تم اجراء المقابلات الشخصية على عينة قصدية تمثلت بالقيادات التعليمية في كلية الادارة والاقتصاد معرفة بمجلس الكلية للمسؤولين السابقين والحاليين وعند اتمام طرح فقراتها والاجابة عليها وتحليلها فلسفياً واحصائياً برزت عدد من النقاط تحدد مدى الاستفادة من نتائجها والتي يمكن اجمالها بما يلي :-

أ- بينت المقابلات الشخصية ان ادراك ووعي المجتمع التعليمي ومؤسسات الدولة المستفيدة لأهمية التخصص والحاجة الى اعادة بناء المنظومة التخطيطية ذات البُعد الاستراتيجي يلعب دوراً مهماً في صياغة الفكر المعرفي وتحقيق التنمية المستدامة .

ب- أن تعاقب الدورات السابقة إلى وقتنا هذا ومتابعة وتقييم حركة التحديث بالمدخلات والمخرجات قد حققت تنمية وتطور القدرات الإدراكية للطلبة على الرغم أنها لم تصل إلى مستوى الطموح وتحقيق الأهداف المرسومة .

ج- تطور الفكر الاستراتيجي للكادر التدريسي تدريجياً من خلال التمكن من عرض المواد الدراسية وتحديثها واعتماد أساليب علمية حديثة تتناسب واختلاف التخصصات وتوفير مصادر علمية تحقق منها الأداء

الاستراتيجي ذو الجودة العالية لبناء التخصص ونسبته تفوق النسبة المطلوبة للتحديث (20%) .

د- يتطلب إعادة النظر في توزيع المواد الدراسية والإشراف والمناقشات على الكادر التدريسي المتخصص ضمن ملاك الكلية وتطوير قدراتهم والابتعاد عن الاستقطاب الخارجي الذي يحمل طابع المجاملات الشخصية والفرص الوظيفي ومحاولة الاستفادة من التخصصات التي لا تتوفر بالكادر الداخلي للأقسام الأخرى والتي تضيف إلى التخصص المستهدف العلمية المطلوبة .

هـ- اعتماد إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل بإعادة تقييم العملية التعليمية لدراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي سنوياً للوقوف على نقاط القوة والضعف وتقديم مقترحات تخدم مسيرة التخصص وتحفيز الطلبة للتعامل مع التخصص الجديد بحرفية عالية .

و- ضرورة تطبيق الأهداف الاستراتيجية المعدة من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التعليم بلجانها المختلفة باعتماد دراسة الحالة كأسلوب علمي لحل مشاكل المؤسسات المستفيدة للوصول إلى مخرجات بحثية تخدم الحاجة إلى هذا التخصص .

ز- منح الإدارة التعليمية (العمادة – القسم) الصلاحيات الكاملة والحرية الفكرية لتتجاوز بها حالة تنفيذ التعليمات المعدة من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء وإعطائها الفرصة لتصحيح المسار وفق آليات التقييم السنوية كونها في تماس مباشر مع أركان الدراسة .

ح- تبين الضعف الواضح للإدارة التعليمية على اختلاف الفقرات الزمنية للدورات والمسؤولين عنها في توفير المدخلات اللازمة والضرورية والأجواء العلمية للعملية التعليمية والناتج عن الدعم اللوجستي الضعيف للإمكانات المادية.

ط- ضرورة مشاركة الإدارة التعليمية المباشرة في الكليات بما يلي :

- (1) إعداد الخطط الاستراتيجية لبناء مدخلات ومخرجات علمية تتناسب مع إمكانيات الكليات .
- (2) إعداد لجان فرعية في الكليات أو شعب متخصصة لمتابعة الطلبة الخريجين ومعرفة مدى الاستفادة من التخصص بالحصول على الوظيفة الجديدة التي تلائمه أو تطبيق المفردات التعليمية في المؤسسات المستفيدة .
- (3) المشاركة في إعادة صياغة المفردات الدراسية والمناهج العلمية بما يخدم تخصص التخطيط الاستراتيجي .

ي- أثبتت المقابلات الشخصية من خلال الملاحظة والمتابعة المستمرة للعملية التعليمية أن اختلاف التخصصات العلمية للطلبة لا يشكل عائقاً علمياً للحصول على تخصص التخطيط الاستراتيجي وإنما تعود الأسباب إلى التعزيز التدريجي للسلوكيات والاتجاهات للاستخدام والتطبيق وأن اختلاف الآراء جاء مع التطور الحاصل في إمكانيات ومدخلات العملية التعليمية .

ك- ضرورة توسيع نطاق القبول وتوزيع المواد بحيث لا يشمل علم الإدارة وإنما يتعدى ذلك إلى التخصصات الأخرى .

ل- ضرورة اعتماد الإدارة التعليمية على حث الكادر التدريسي بالابتعاد عن بناء التصورات الفكرية الأكاديمية للطلبة وإنما الدخول في الجوانب المهنية للدراسة .

م- على الرغم من ضعف الإمكانيات المادية بتوفير القاعات ومستلزماتها والأجواء العلمية للدراسة لتطوير التخصص إلى مرحلة الماجستير والدكتوراه فضلاً عن وجود الكادر التدريسي إلا أن العمادة تسعى إلى معرفة مخرجات التجربة وتقييمها المعتمدة في جامعة بغداد.

ن- لعدم منح الصلاحيات اللازمة لمتابعة الحالة وللتناقضات الحاصلة في إجابات العينة حول اعتماد الفترات الزمنية لإنجاز البحوث العلمية . إلا أن الرأي المتفق عليه بالغالب ضرورة تحديد العناوين والأشرف مع بداية الكورسات لمطابقة الفترة الزمنية للإنجاز على الرغم من منح التمديدات اللازمة .

س- ثبت من خلال تحليل النتائج أن التفاوت الحاصل بالآراء لنسب الإنجاز وتوفير المدخلات والمخرجات أساسها الفترات الزمنية لتحمل المسؤولية منع تقدم الدورات ومتابعتها تجاوزت العديد من الأخطاء السابقة على الرغم من كونها ليست بالمستوى المطلوب .

ع- أُنقِصَ أغلب عينة المقابلات الشخصية على ضرورة إقامة دورات تأهيلية ومحاضرات تؤهل الطلبة للدخول إلى التخصص الجديد لردم الفجوة المعرفية مع التخصصات العلمية الأساسية التي يحملونها .

ف- ضرورة إشراك الطلبة الخريجين بدورات تدريبية في تخصص التخطيط الاستراتيجي سنوياً لمتابعة أحدث التطورات العلمية والعملية وتحقيق الانتماء الحقيقي للتخصص وإعداد وجدول زمنية بها .

ص- أثبتت المتابعات العلمية أن التعليم المدمج أسلوب علمي حديث فرضته الأجواء والازمات العالمية (Covid – 19) لاعتماد البرامج الرقمية مع الأساليب التقليدية بالتعليم واعتماد معايير الجودة بالاستخدام والتطبيق .

جدول (4)

المقابلات الشخصية

ت	الفقرات	اتفق	محايد	لا اتفق
1	تمتلك الإدارة (العمادة – القسم) الوعي التام بأهمية دراسة الدبلوم العالي للتخطيط ودوره في رفد مؤسسات الدولة بتنمية التخصص	80%	10%	10%
2	تعتمد الإدارة ضمن خططها الاستراتيجية العلمية على تطوير وتحديث دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي ومراجعة مدخلاتها ومخرجاتها.	70%	10%	20%
3	تعتقد أن مناهج ومفردات الدراسة تغطي حاجة التخصص بدرجة علمية عالية الجودة وتحقق أهدافه.	80%	10%	10%
4	يتوفر الكادر التدريسي المتخصص لتأدية المهمة أم الاعتماد على بعض الاستقطاب الخارجي.	60%	10%	30%
5	تراعى الإدارة عند توزيع المواد الدراسية موائمة التخصص الدقيق لأستاذ مع المادة	90%	10%	-
6	يتم توجيه الكادر التدريسي بضرورة اعتماد طرائق حديثة لتدريس المواد الدراسية تتناسب مع اختلاف التخصص	100%	-	-
7	يتم توجيه الكادر التدريسي بضرورة اعتماد مصادر علمية رصينة وحديثة تتناغم مع اختلاف التخصص وتتطابق مع المخرجات المطلوبة للدراسة .	90%	10%	-
8	توفر الإدارة التوزيع العلمي للإشراف على بحوث التخرج تراعي بها التخصص الدقيق للمشرف ومدى استفادة المنظمات المستفيدة من موضوع البحث (كدراسة حالة)	80%	10%	10%

9	تعتقد الإدارة أن قبول الطلبة على اختلاف تخصصاتهم العلمية لا يشكل عائقاً علمياً للحصول على تخصص التخطيط الاستراتيجي .	50%	30%	20%
10	تتبع الإدارة (العمادة – القسم) توفير الأجواء العلمية والإمكانات المادية والمعنوية والمدخلات المناسبة لإتمام العملية التعليمية .	60%	10%	30%
11	تم وضع خطة استراتيجية لتحديد مدى مواءمة الفترة الزمنية لإنجاز البحث وإعادة تقييم الحالة سنوياً ووضع الحلول المناسبة لها.	40%	-	60%
12	تم اعتماد تشكيل لجان أو شعبة إدارية متخصصة لمتابعة مخرجات الدورات السابقة وتقييم عملها في دوائرهم ومعرفة مدى الاستفادة المتحققة .	30%		70%
13	تعتمد الإدارة مفاتيح الدوائر المستفيدة لمعرفة مدى منح الخريجين دورهم في تطبيق المعرفة التخصصية وهل هم بمستوى التعلم المكتسب	-		100%
14	تعتقد الإدارة بأن الدورات السابقة قد حققت الأهداف المرسومة للتخصص .	60%	20%	20%
15	تعتقد بتوفير الإمكانات المادية والعلمية لإتمام الدراسة إلى مرحلة الماجستير والدكتوراه لرشد المؤسسات الحكومية بالقدرات والمهارات وتنميتها .	10%	20%	70%
16	تحديد الرؤية المستقبلية وطموحات التخصص التي تراها مناسبة لتطوير الدراسة على وفق المعايير العلمية الحديثة والمتغيرات الدولية .			

ثانياً : التحليل الوصفي لقائمة فحص الكادر التدريسي .. case study

يوثق الباحث في هذه المرحلة من تقييم واقع ومستقبل دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي نتائج التحليل الإحصائي الوصفي باعتماد مصفوفة قوة استجابة المستجيب والتي تمثل ميزان تقديري وفقاً لمقياس Likert الثلاثي لبيان مستوى استجابة أفراد العينة وكما مدرج تفاصيلها في الجدول (5) .

جدول (5)

مصفوفة قوة استجابة المستجيب على فترات قائمة الفحص

الفئة	قيمة الوسط الحسابي المرجح محصورة ضمن الفترة	قوة استخدام فقرات قائمة الفحص	مستوى الاستجابة من قبل المستجيب
الأولى	من 0 إلى أقل من 0.67	لا أتفق	منخفض
الثانية	من 0.67 إلى أقل من 1.34	محايد	معتدل
الثالثة	من 1.34 إلى 2	أتفق	مرتفع
طول الفئة في مصفوفة قوة الاستجابة حسبت على وفق المعادلة التي تساوي قسمة (عدد اختيارات المقياس المستعمل في الدراسة مطروحاً منه واحد صحيح ليساوي (2) مقسوماً على عدد اختيارات المقياس والتي تساوي (3) لتصبح (0.67) عند اعتماد مقياس ليكرت الثلاثي في الدراسة .			

أما لتعيين اتجاه الإجابة على الفقرات يعتمد الباحث على الوسط الفرضي البالغ (1) والذي يمثل الحد الفاصل بين الاتفاق وعدم الاتفاق ضمن المقياس المستخدم . فضلاً عن ذلك سيستخدم الباحث تحليل الفجوة لاستخراج حجمها والتي تقاس [100 – (الوسط الحسابي * 100) / 3] لاستخراج المطابقة من خلال المعادلة التالية (100- الفجوة) .

جدول (6)
قائمة فحص الكادر التدريسي

ت	الفقرات	اتفق 2	محايد 1	لا اتفق 0	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قوة الاستجابة	المطابقة %	الفجوة %
1	تمتلك الوعي المنظمي بأهمية دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي والايان بمدخلات ومخرجات	10	-	-	2	0.00	مرتفع	100	-
2	ساهمت في إعداد مفردات ومناهج دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي المعدة من قبل الوزارة .	3	-	7	0.6	0.63	منخفض	20	80
3	تعتقد أن الأجواء العملية ومدخلات العملية التعليمية التي توفرها الإدارة (عمادة – قسم) كافية لإنجاح الدراسة .	4	3	3	1.1	0.76	معتدل	36.67	63.33
4	تعتقد أن تخصصك الدقيق يتطابق مع المادة الدراسية التي تدرسها في الدراسة	4	1	5	0.9	0.638	معتدل	30	70
5	تعتقد أن بعض الأساتذة غير مؤهلين للتدريس في الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي .. ولماذا .	5	2	3	1.2	0.73	معتدل	40	60
6	تعتمد المصادر العلمية الحديثة ذات المعرفة المباشرة والتي تتناسب وتخصصات الطلبة ومؤهلاتهم ومتابعة تحديثها سنوياً .	10	-	-	2	0.00	مرتفع	100	-
7	تراعي عند تدريسي المادة اختلاف التخصصات العلمية الأساسية مع تخصص التخطيط الاستراتيجي واختيار طرائق تعليمية وفنون التواصل تتناسب مع الحالة .	10	-	-	2	0.00	مرتفع	100	-
8	تعتقد أن اختلاف التخصصات العلمية على مدى الدورات السابقة والحالية ملائمة لدراسة التخطيط الاستراتيجي .	6	2	2	1.4	0.72	مرتفع	46.67	53.33
9	تراعي تحقيق الموازنة بين الأهداف المرسومة للدراسة مع أهداف الجهات المستفيدة واعتماد دراسة الحالة بالإطار المهني والأكاديمي على مؤسساتهم .	8	1	1	1.7	0.53	مرتفع	56.67	43.33
10	تعتمد أسلوب التقييم المستمر للمواد الدراسية ومصادرهم وإمكانات الطلبة طيل مدة الدراسة .	7	3	-	1.7	0.53	مرتفع	56.67	43.33
11	تعتقد أن تخصصاتهم ومخرجات الدراسة تؤهل الطلبة الحصول على مهارات عالية في كتابة البحث العلمي الرصين .	2	5	3	0.9	0.63	معتدل	30	70
12	بصفتك أستاذاً للمادة ومشرفاً على بحث التخرج ترى أن الفترات الزمنية التالية مناسبة :- الفترة الزمنية لإنجاز الكورسات الفترة الزمنية للكتابة البحث العلمي	6 1	2 1	2 8	1.4 0.3	0.7 0.41	مرتفع منخفض	46.67 10	53.33 90
13	تؤمن بعدالة توزيع القسم العلمي لأشراف الطلبة من ناحية (العدد – التخصص – المهارة)	4	-	6	0.8	0.66	معتدل	26.67	73.33
14	تعتقد أن الإدارة (عمادة - القسم) مؤهلة لاستيعاب الطلبة المتفوقين في الدراسة لإتمام دراستهم العليا ضمن التخصص للماجستير والدكتوراه مستقبلاً .	6	2	2	1.4	0.71	مرتفع	46.67	35.33
15	تؤمن بأن الإضافات المعرفية للطلبة تؤهلهم لإتمام التخصص العلمي نحو الماجستير والدكتوراه مستقبلاً .	5	1	4	1.1	0.75	معتدل	36.67	63.33
	المتوسط العام				1.28	0.52	معتدل	42.67	57.33

المصدر : الباحث إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية .

1. أُنْجِه مستوى استجابة أفراد العينة على الفقرة الأولى التي مفادها (تمتلك الوعي المنظمي بأهمية دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي والأيمان بمدخلاته ومخرجاته) نحو الاتفاق التام بمستوى استجابة مرتفع من خلال قيمة الوسط الحسابي البالغة (2) وبذلك على امتلاك الكادر التدريسي الوعي المنظمي بأهمية الدراسة والأيمان التام بمدخلاتها من مستلزمات العملية التعليمية والاختصاصات المقبولة والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتي تمثل المخرجات التي تطمح الدراسة الوصول إليها . وهو مؤشر إيجابي على أن بداية الطريق صحيحة . وبانحراف معياري بلغ (0.00) ليعكس عدم وجود تشتت بالإجابات والتوجه نحو التجانس التام ليبين أن الكادر التدريسي يتجه نحو تناغم الأفكار كفريق عمل يعمل على تطوير التخصص لخدمة مؤسسات الدولة . ويشير الجدول (6) إلى أن حجم الفجوة قد بلغت (0%) وأن نسبة التطابق في الإجابات الأفكار والتوجه قد بلغ (100%) .
2. أُنْجِه مستوى استجابة الكادر التدريسي المتمثل بالعينة المختارة على الفقرة الثانية التي مفادها (ساهمت في إعداد مفردات ومناهج دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي المعدة من قبل الوزارة) نحو عدم الاتفاق بمستوى استجابة منخفض والتي أوضحت قيمة الوسط الحسابي حيث بلغ (0.6) وبذلك على أن مساهمات الكادر التدريسي ضعيفة تصل إلى درجة قريبة من العدم إلا من بعض المقترحات التي تطرح في اللجان العلمية والمؤيدة من مجلس الكلية أن القرار النهائي للجان المشكلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وزارة التعليم وما على الكلية إلا جهة منفذة لتلك التعليمات والتوجيهات . وهذا يشكل ضعفاً من الاستفادة من الكادر التدريسي المتخصص الذي هو بتماس مباشر مع العملية التعليمية وخصوصاً التخطيط الاستراتيجي . وبانحراف معياري بلغ (0.63) يشير إلى تشقق قليل نسبياً لاتفاق اجابات العينة . في حين يشير الجدول إلى أن الفجوة بلغت (80%) ما بين ما يطمح إليه الاساتذة من دعم وتطوير وتغيير للمناهج والتعليمات والتوجيهات الوزارية وبنسبة مطابقة ضعيفة بلغت (20%) .
3. أُنْجِه مستوى الاستجابة على الفقرة الثالثة التي تنص على (تعتقد أن الأجواء العلمية ومدخلات العملية التعليمية التي توفرها الإدارة (عمادة - قسم) كافية لإنجاح الدراسة) نحو الحيادية في الإجابة بمستوى استجابة معتدل والتي أفرزته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغ (1.1) والتي تقترب القيمة من الوسط الفرضي (1) والتي تدل على التذبذب الحاصل في الإجابات نحو توفير الأجواء من عدمها لأن الأجواء العملية ومدخلات العملية التعليمية فيها فقرات وأوجه كثيرة للتوفير وقد يترتب عليه اختلاف أهمية المدخلات باختلاف أهمية النظرة التي تعكس آراء الكادر التدريسي فضلاً عن النهوض الواضح في التغيير ضمن الإمكانيات البسيطة المتاحة والتي تعمل العمادة تحت شعار (العمل بالممكن) دون انتظار المساعدات الخارجية . والتي أفرزته قيمة الانحراف المعياري البالغ (0.76) ليبين مقدار التشتت الحاصل في الإجابات ومدى استجابة الكادر التدريسي للعمل في ظروف تعكس قابليتهم وتحمل للعمل في أبسط المستلزمات التي توفرها العمادة والقسم العملي . فضلاً عن أن ما يعكسه حجم الفجوة البالغة (63.33%) ليوضح الاتجاه المشار إليه وبنسبة مطابقة بلغت (36.67%) .
4. أُنْجِه مستوى الاستجابة لأفراد العينة من الكادر التدريسي على الفقرة الرابعة والتي مفادها (تعتقد أن تخصصك الدقيق يتطابق مع المادة الدراسية التي تدرسها في الدراسة) نحو الحيادية بمستوى استجابة معتدل والتي بينته قيمة الوسط الحسابي المرجح والبالغة (0.9) وتعكس قربها من الوسط الفرضي (1) والتي تدل على أن أفراد العينة انقسموا ما بين متفق وغير متفق وبعض الحيادية والتي تعكس أن قسم منهم يتطابق تخصصهم مع المواد الدراسية الأ أن القسم الآخر يُدرس خارج نطاق التخصص ما تفرضه عليه توجهات القسم العلمي بالاستعانة بالكادر التدريسي الداخلي لسد النقص فهو حالة إيجابية من جهة كونه تحدي للأستاذ في التوسعة في العملية بإضافة خبراته ومعارفه في المجال الإداري والأكاديمي والمهني وسلبه من جهة بعدم الاستعانة بالكادر المتخصص من بقية أقسام الكلية بل هناك تدخلات خارجية بفرض أساتذة للاستعانة بهم تتدخل فيها العلاقات الشخصية . فضلاً عن قلة الكادر التدريسي في القسم . وبانحراف معياري بلغ (0.638) يعكس مقدار التشتت الحاصلة في الإجابات . فضلاً عن أن حجم الفجوة البالغة (70%) التي تدل على عدم اعتماد التخصص الدقيق قد أوضحت التحليل المذكور وبنسبة مطابقة ضعيفة إلا أنها مؤثرة بلغت (30%) .
5. أُنْجِه مستوى الاستجابة على الفقرة الخامسة التي مفادها (تعتقد أن بعض الأساتذة غير مؤهلين للتدريس في الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي .. ولماذا) نحو الحيادية ضمن مصفوفة قوة الاستجابة وبمستوى معتدل والتي حددته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغ (1.2) وهذه القيمة أعلى من الوسط الفرضي (1) والقريبة منه والتي تدل على اتجاه نصف العينة على الاتفاق ويتوزع باقي العينة بين الحيادية وعدم الاتفاق والسبب يعود إلى هناك بعض الأساتذة غير مؤهلين لدراسة التخصص أولاً باللقاب العملية الحديثة تحتاج إلى تدريب وإضافة خبرات لتهيئتهم لقيادة القسم ضمن التخصص مستقبلاً لقلّة الكادر المتقدم وثانياً اختلاف تخصصاتهم الدقيقة مع الموارد الدراسية التي يدرسونها وثالثاً كون الدراسة مهنية أكثر مما هي أكاديمية تحتاج إلى خبرات مهنية في التخصص . وبانحراف معياري بلغ (0.73) يوضح مقدار التشتت العالي

- نسبياً في إجابات المبحوثين . فضلاً عن ما توضحه قيمة الفجوة البالغة (60%) وقيمة المطابقة البالغة (40%) والتي تتعدى قيمتها الحدود المسموح بها .
6. أُنْجِه مستوى الاستجابة على الفقرة السادسة التي تنص على (تعتمد المصادر العلمية الحديثة ذات المعرفة المباشرة التي تتناسب وتخصصات الطلبة ومؤهلاتهم ومتابعة تحديثها سنوياً) نحو الاتفاق التام في مصفوفة قوة الاستجابة وبمستوى مرتفع والتي أفرزته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (2) والتي تدل على أن جميع الاساتذة يطبق توجيهات الوزارة والعمادة والقسم العلمي بضرورة اعتماد مصادر حديثة وبسيطة من حيث المفاهيم والمصطلحات تتناسب مع تنوع التخصصات الأساسية ذات معرفة مباشرة بالتخطيط الاستراتيجي ومتابعة تحديثها بنسبة تفوق (20%) سنوياً يتناسب مع حجم التطور الحاصل من دورة إلى أخرى والمتغيرات العالمية الجديدة وحاجة المؤسسات الحكومية للاستخدام والتطبيق . وبانحراف معياري بلغ (0.00) ليعكس حالة التجانس التام في الإجابات وانعدام التشتت . فضلاً أن نسبة الفجوة بلغت (0%) ونسبة المطابقة (100%) .
7. أُنْجِه مستوى الاستجابة على الفقرة سابعاً (تراعي عند تدريس المادة اختلاف التخصصات العلمية الأساسية مع تخصص التخطيط الاستراتيجي واختيار طرائق تعليمية وفنون التواصل تتناسب مع حالة) نحو الاتفاق التام في مضمونة قوة الاستجابة وبمستوى مرتفع والتي بينته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (2) والتي تدل على الإمكانات العلمية التخصصية باعتماد الكادر التدريسي لفنون التواصل واختيار طرائق تدريس حديثة تتناسب مع تحقيق الموائمة بين التخصصات الأساسية للطلبة مع تخصص التخطيط الاستراتيجي ويتطلب ذلك التركيز على الجوانب المهنية والتطبيقية إلى جانب النظرية التخصصية وأن تعمل على تطوير آليات الدراسة بما يتناسب وطبيعتها المهنية لتوسيع إدراك الطالب وتنوع خبراته وبناء نموذج يحمل من المخرجات ما تدعم المنظومة التخطيطية ذات البُعد الاستراتيجي . وبانحراف معياري بلغ (0.00) يعكس حالة التجانس التام في إجابات العينة وانعدام حالة التشتت فيها . فضلاً عن أن نسبة الفجوة بلغت (0%) والذي تدل على أن التطابق بين العينة في التوجهات العلمية السليمة بلغت (100%)
8. أُنْجِه مستوى الاستجابة على الفقرة الثامنة التي مفادها (تعتقد أن اختلاف التخصصات العلمية على مدى الدورات السابقة والحالية ملائمة لدراسة التخطيط الاستراتيجي) نحو الاتفاق في مصفوفة قوة الاستجابة وبمستوى مرتفع والتي يدل عليها قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (1.4) والتي تشير إلى اتفاق عالي نسبياً على أن اختلاف التخصصات العلمية على مدى الدورات ملائمة وتعتبر ميزة استراتيجية لدراسة التخطيط الاستراتيجي كون أنه عملية التخطيط تحتاج إلى الشمولية في وضع الخطط مع العلم أن بعض الإجابات ذهبت إلى عدم الاتفاق والحيادية حيث ترى أن التخصصات ملائمة إلا من البعض منها والتي من الملاحظ أن مع تقدم الدورات وزيادة الخبرة الأكاديمية والمهنية قد بنت الأمانة العامة والوزارة تصوراتها القادمة نحو تعديل قبول الطلبة لتخصصات معينة لديها ارتباط مباشر وغير مباشر قريب بالتخطيط الاستراتيجي وبانحراف معياري بلغ (0.72) والذي يدل على تشتت متوسط نسبياً في الإجابات فضلاً عن أن مقدار الفجوة قد بلغ (53.33%) والذي يعكس اختلاف الآراء والتوجهات وبنسبة مطابقة بلغت (46.67%) .
9. أُنْجِه مستوى الاستجابة على الفقرة التاسعة التي تنص على (تراعي تحقيق الموائمة بين الأهداف المرسومة مع أهداف الجهات المستفيدة واعتماد دراسة الحالة بالإطار المهني والأكاديمي على مؤسساتهم) نحو الاتفاق وبمستوى استجابة مرتفع والتي أوضحت قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (1.7) والتي تدل على التعاون الواضح بين الأهداف المرسومة للدراسة مع أهداف الجهات المستفيدة وضرورة اعتماد دراسة الحالة كاسلوب علمي ضمن أساليب البحث العلمي الحديثة والعمل على تحقيق الموائمة بين مخرجات العملية التعليمية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها على الرغم من أن الجهات المستفيدة لا نتيج المجال الكامل لاستيفاء متطلبات الدراسة وعدم اعتماد البناء الحقيقي لمعالجة المشاكل والخلل التي تحتاج المؤسسات الحكومية لمعالجتها في إطار دراسة الحالة . وبانحراف معياري بلغ (0.53) ليوضح التشتت القليل نسبياً في إجابة المبحوثين وتعزيز حالة التجانس فيها . والتي أبرزت من خلالها أن حجم الفجوة ما بين الموائمة بين الأهداف قليل نسبياً بلغ (43.33%) في حين أن حجم التطابق بلغ (56.67%) .
10. أُنْجِه مستوى الاستجابة على الفقرة العاشرة التي مفادها (تعتمد أسلوب التقييم المستمر للمواد الدراسية ومصادرهم وإمكانات الطلبة طيل مدة الدراسة) نحو الاتفاق وبمستوى مرتفع في مصفوفة قوة الاستجابة والتي أفرزته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (1.7) وبذل ذلك على أن الكادر التدريسي نتيجة للخبرات والمعارف العلمية في أبداعه العلمي ولتخرج أغلب الدورات بمتابعتهم أصبحت لديهم رؤية استراتيجية لتطوير وتنمية التخصص وتطوير القدرات الإدراكية للطلبة وتقييم الحالة سنوياً للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها وتحديد نقاط الضعف وتجاوزها . إلا أن هناك نسبة من الكادر التدريسي اتخذ موقف الحيادية ويعود السبب إلى حداثة الاستاذ في نيل اللقب العلمي والتدريس في الدراسات العليا والتي يحتاج

إلى زيادة الخبرة على مر الوقت . وبانحراف معياري بلغ (0.53) ويشير التشتت القليل نسبياً في إجابات المبحوثين وزيادة درجة التجانس فيها . فضلاً عن أن حجم الفجوة ما بين خبرة الكادر المتقدم والكادر الجديد قد ولدت فجوة مقدارها (43.33%) مع العلم أن نسبة التطابق تصل إلى درجة الطموح المتطور حيث بلغت (56.67%) .

11. أُنْجِه مستوى الاستجابة على الفقرة الحادية عشر التي مفادها (تعتقد أن تخصصاتهم ومخرجات الدراسة تؤهل الطلبة الحصول على مهارات عالية في كتابة البحث العلمي الرصين) نحو الحيادية في الإجابات وبمستوى استجابة معتدل والتي أوضحت قيمة الوسط الحسابي البالغة (0.9) والتي تدل على أن اختلاف التخصصات لا يشكل عائقاً وإنما كيفية التعامل مع المخرجات واختلاف المستويات العقلية أحد الأسباب لتأهل الطلبة للحصول على مهارات عالية في كتابة البحوث وعلى الرغم أن هناك مادة علمية متخصصة في تعليم طرائق وأساليب البحث العلمي تدرس من أساتذة لديهم خبرة في هذا المجال إلا أن المستويات لم تصل بعد إلى مستوى الطموح فضلاً عن أن الأستاذ لديه دور كبير في صقل موهبة الطلبة عبر الإشراف العلمي الدقيق وخصوصاً إحدى الصعوبات التي يواجهها المشرف والطلبة قلة الخبرة في كيفية اعتماد دراسة الحالة في البحث العلمي . ويضاف إليه دور الدوائر المستفيدة في تقديم المقترحات للموضوعات التي يحتاجونها لحل بعض مشاكلهم والضعف في منح الطلبة البيانات اللازمة لذلك ومن هنا جاء هذا التشتت في الإجابات وتصل القيمة العليا منها نحو الحيادية والتي أشارت إليها قيمة الانحراف المعياري البالغ (0.63) ويدل على تشتت متوسط نسبياً وأضح المعالم في الإجابات . فضلاً عن أن قيمة الفجوة بين الكادر التدريسي في تحديد المهارات التي تؤهل الطلبة لكتابة البحث العلمي عالية جداً وللأسباب الواردة في التحليل حيث بلغت (70%) في حين أن نسبة المطابقة قد بلغت (30%) .

12. أُنْجِه مستوى الاستجابة على الفقرة الثانية عشر التي تنص على (بصفتك أستاذاً للمادة ومشرفاً على بحث التخرج ترى أن الفترات الزمنية التالية مناسبة .

أ- الفترة الزمنية للإنجاز الكورسات .. اتجهت نحو الاتفاق الجزئي وبمستوى استجابة مرتفع والتي أفرزته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (1.4) وتدل على أن هناك بعض الكادر التدريسي يرى أن الفترة الزمنية للكورسات كافية ممكن التعامل معها نتيجة خبرة الأستاذ في إدارة الوقت في حين يرى آخرون أن اتجاه أجوبتهم التي ذهب إلى الحيادية وعدم الاتفاق سببها أن اختلاف التخصصات العلمية التي جاءوا منها سبب لاحتياجاتهم لوقت أطول لنظام الكورسات . وتشير قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.7) إلى تشتت عالي في الإجابات . فضلاً عن أن حجم الفجوة الناتجة عن اختلاف الآراء قد بلغ (53.33%) في حين نسبة المطابقة (46.67%) .

ب- الفترة الزمنية لكتابة البحث العلمي .. اتجهت نحو الانخفاض وبمستوى استجابة منخفض ضمن مصفوفة قوة الاستجابة والتي حددته قيمة الوسط الحسابي المرجح والبالغة (0.3) وتدل على اتفاق معظم الكادر التدريسي على عدم ملائمة الفترة الزمنية لكتابة البحث العلمي طيل فترة الدورات السابقة على الرغم من بعض المعالجات والمقترحات التي جاءت بمنح تمديد ملائم فضلاً عن مقترح تثبيت عناوين البحوث وتحديد المشرف في بداية الكورس الثاني . وتشير قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.41) إلى تشتت قليل جداً في إجابات المبحوثين مع وجود تجانس عالي نحو عدم الاتفاق للحالة . وكذلك بلغت قيمة الفجوة (90%) وتؤكد هناك فجوة بين ما يحتاجه الطالب والأستاذ من فترة زمنية للإشراف وتعليمات وتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء والوزارة كما وبلغت قيمة المطابقة (10%)

13. أُنْجِه مستوى الاستجابة على الفقرة الثالثة عشر التي مفادها (تؤمن بعدالة توزيع القسم العلمي لأشراف الطلبة من ناحية (العدد – التخصص – المهارة) ..) نحو الحيادية في الإجابات وبمستوى استجابة معتدل والتي تشير إليه قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (0.8) والتي تدل على أن أكثر من نصف العينة لا تؤمن بعدالة التوزيع لأشراف الطلبة من ناحية العدد واعتماد التخصص والمهارة في التوزيع على مدى الدورات السابقة ويعود ذلك إلى عدم قبول بعض التدريسين الأشراف على الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي لقلة الفترة الزمنية لإنجاز البحث وخصوصاً العمل في أوقات العطلة الصيفية فضلاً عن توزيع اللجنة العلمية لا يعتمد على اختيار الطالب للمشرف وإنما التوزيع يتم على جميع التخصصات من جهة ولا اعتبارات التفوق باختيار الطلبة أو المجاملات الشخصية في بعض الأحيان لمنح بعض التدريسين من خارج الكلية الإشراف مما قد ولد لدى الأساتذة التصور السلبي لتحقيق العدالة . و بانحراف معياري بلغ (0.66) والذي يشير إلى تشتت متوسط نسبياً في الإجابات . فضلاً عن أن قيمة الفجوة عالية جداً ناتجة عن انقسام العينة بين مؤيد للعدالة التوزيعية والذي يمثلون في بعض الأحيان أصحاب المصالح وبين غير مؤيد لها حيث بلغت الفجوة (73.33%) في حين درجة المطابقة بلغت (26.67%) .

14. اتجه مستوى الاستجابة ضمن مصفوفة قوة الاستجابة على الفترة الرابعة عشر التي مفادها (تعتقد أن الإدارة (عمادة – قسم) مؤهلة لاستيعاب الطلبة المتفوقين في الدراسة لأتمام دراستهم العليا ضمن

التخصص للماجستير الدكتوراه مستقبلاً) نحو الاتفاق في الإجابات وبمستوى استجابة مرتفع والتي حددته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (1.4) والتي تدل على أن ما يقارب ثلثي العينة ترى أن الإدارة مؤهلة علمياً لاستيعاب الطلبة رغم قلة الكادر التدريسي إلا أنها تتفق مع بقية العينة بافتقارها إلى الخدمات المقدمة كالقاعات وأدوات التعليم والأجواء العلمية المناسبة نتيجة ضعف الدعم من الجهات العليا . وتشير قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.71) إلى تشتت عالي نسبياً في إجابات المبحوثين . فضلاً عن أن مقدار الفجوة البالغة (53.33%) تشير إلى تفاوت الآراء إلا أن مستوى الطموح للارتقاء بالقيادة العلمية في الكلية تمنحهم الأمل بذلك . وأن نسبة المطابقة في الآراء بلغت (46.67%) .

15. أتجه مستوى الاستجابة على الفقرة الخامسة عشر التي تشير إلى (تؤمن بأن الإضافات العلمية والمعرفية للطلبة تؤهلهم لإتمام التخصص العلمي نحو الماجستير والدكتوراه مستقبلاً) نحو الحيادية في الإجابات وبمستوى استجابة معتدل والتي أفرزته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغ (1.1) وهذه القيمة أعلى من قيمة الوسط الفرضي قريبة للتساوي وتدل على أن نصف عدد العينة تتوجه نحو الاتفاق بأيامهم بالإضافات العلمية التي تؤهلهم لإكمال الدراسة والتي تؤكد التحسن المستمر لمخرجاتهم العلمية من البحوث والمساهمة في بناء المنظومة التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي في مؤسسات الدولة والمساهمة في حل المشاكل وبناء الخطط الاستراتيجية كذلك أن استحداث الدراسة ستكون داعماً ومحفزاً للطلبة المتفوقين . في حين الجانب الآخر الذي أشار لعدم الاتفاق والحيادية يرى أن دراسة الدبلوم العالي تحتاج إلى تطوير مهني في التخصص أكبر تدعم عملية الانتقال . وتشير قيمة الانحراف المعياري بلغت (0.75) إلى تشتت عالي نسبياً في إجابات العينة . فضلاً عن أن مقدار الفجوة عالية قياساً بالنسبة المحددة والبالغة (63.33%) لتعكس اختلاف الآراء قد ولد تفاوتاً في الانتماء إلى المرحلة القادمة من الدراسة . وقيمة المطابقة بلغت (67.36%) .

وتأسيساً على ما تقدم يشير المعدل العام إلى أن العينة المقصودة من الكادر التدريسي قد توجهت نحو الحيادية بمستوى استجابة معتدل في مصفوفة قوة الاستجابة والتي أوضحت قيمة الوسط الحسابي المرجح العام البالغ (1.28) وبانحراف معياري بالإجابات بلغت (0.52) في حين تقاربت نسب الفجوة البالغة (57.33%) والمطابقة (42.67%) .

ثالثاً .. التحليل الوصفي لقائمة فحص الطلبة من الدورات السابقة والحالية .. Case study

اعتمدت دراسة تقييم واقع ومستقبل دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي على قائمة فحص أعدت بتفاصيل دقيقة بطرح (13) سؤال على عينة من الطلبة الخريجين من الدورات السابقة والحالية وعددهم (30) لقياس آرائهم حول الدراسة باعتماد مقاييس النزعة المركزية فضلاً عن قياس الفجوة وباستخدام مصفوفة قوة الاستجابة وقد كانت النتائج على النحو التالي :-

1. أتجه مستوى الاستجابة ضمن مصفوفة قوة الاستجابة على الفقرة الأولى التي مفادها (تمتلك دوائركم الوعي المجتمعي والمنظمي بأهمية دراسة التخطيط الاستراتيجي وبناء منظومة تخطيطية لها) نحو الحيادية في الإجابات وبمستوى استجابة معتدل والتي أفرزته قيمة الوسط الحسابي المرجح والبالغة (1.2) وهذه القيمة أعلى من قيمة الوسط الفرضي والقريبة منه ويدل ذلك أن ما يقارب نصف العينة ترى أن دوائرهم تمتلك الوعي المجتمعي والمنظمي بأهمية الدراسة لتوفير كادر متقدم ومتخصص يعمل على بناء منظومة تخطيطية ذات بُعد استراتيجي قادر على إعادة رسم خططها الاستراتيجية بما يلائم وحجم تعاملات المؤسسات الحكومية والنهوض بها نحو مواكبة حركة التطورات العالمية في ظل البيئة المضطربة والأزمات . وأشار أن النصف الآخر أنقسم ما بين عدم الاتفاق بالامتلاك أو الحيادية في الإجابة لاعتقادهم بأن دوائرهم تعمل على مقاومة التغيير . وبانحراف معياري بلغ (0.75) والذي يشير إلى التشتت العالي نسبياً في الإجابات . فضلاً عن أن حجم الفجوة بين الآراء والاتجاهات فيما تمتلكه منظماتهم من وعي بلغ (60%) ونسبة المطابقة في الإجابات بلغت (40%) .
2. أتجه مستوى الاستجابة على الفقرة الثانية التي تشير إلى (تراعي دوائركم تطابق أهدافها المرسومة مع أهدافها تجاه التخصص وحقت ما تطمح إليه) نحو الحيادية في الإجابات وبمستوى استجابة معتدل والتي حددته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (1.2) ويدل ذلك على أن نصف أفراد العينة يرون أن دوائرهم تراعي التطابق بين أهدافها وأهداف التخصص للوصول إلى الرؤية المستقبلية تحقق من خلالها بناء منظومة تخطيطية ذات بُعد استراتيجي قادرة على صياغة استراتيجياتها المستقبلية واحتمالية التعامل معها . إلا أن النصف الآخر من العينة قد توزع ما بين عدم الاتفاق والحيادية في الإجابات لعدم قناعتهم نتيجة المعيشة الميدانية في دوائرهم من أنها جادة في بناء المنظومة التخطيطية وتراعي تطبيق أهدافها وموائمتها مع أهداف التخصص . وبانحراف معياري بلغ (0.75) ويشير إلى تشتت عالي نسبياً في الإجابات . فضلاً عن أن نسبة الفجوة في اختلاف الآراء بلغت (60%) في حين نسبة التطابق بلغت (40%) .

3. أوجه مستوى الاستجابة ضمن مصفوفة قوة الاستجابة على الفقرة الثالثة التي تشير إلى (حقن تخصص الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي بمخرجات العملية طموحاتكم بتطوير منظومة التخطيط في دوائركم) نحو الحيادية في الإجابات وبمستوى استجابة معتدل والتي أوضحت قيمة الوسط الحسابي المرجح (1.2) ويدل ذلك على أن جزء من العينة قد اتفقت على أن التخصص الجديد بمخرجاته قد حقق طموحاتهم بتطوير المنظومة التخطيطية في دوائرهم إلا أن الجزء الأكبر من العينة ذهب ما بين الحيادية وعدم الاتفاق نتيجة عدم إتاحة الفرصة الحقيقية من قبل دوائرهم لتطوير المنظومة التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي وممارسة دورهم كمخططين رغم الإمكانيات العلمية التي حصلوا عليها فضلاً عن عدم وجود هيكل إداري يمنح التخطيط الاستراتيجي مكانة ثابتة فيها بل وعدم قدرة أقسام التخطيط الدفع باتجاه تحقيق هذه التوجهات . بانحراف معياري بلغ (0.76) ليعكس حالة من تشتت العالي قليل التجانس في آراء العينة المختارة . فضلاً عن أن قيمة الفجوة بلغت (60%) وتدل على التوجهات المتباعدة في الآراء تختلف باختلاف الانتماء إلى المنظمات التي تسعى إلى تطبيق واستخدام المهارات التخصصية في مجال التخطيط الاستراتيجي الاستخدام الكفوء والفاعل وكذلك بينت نسبة المطابقة البالغة (40%) عكس ذلك .
4. أوجه مستوى الاستجابة على الفقرة الرابعة التي مفادها (ساهمت المناهج العلمية وطرائق التدريس الحديثة في زيادة المعرفة العلمية والعملية التخصصية لتنمية قدراتكم التي انعكست على قدرات دوائركم) نحو الاتفاق وبمستوى استجابة مرتفع والتي حددته قيمة الوسط الحسابي البالغة (1.6) ويدل ذلك على أن النسبة الأكبر من إجابات العينة تتفق على مساهمة المناهج العلمية وطرائق التدريس في تطوير الإمكانيات والمهارات المعرفية ومواكبة التطور الحاصل في علم الإدارة الحديث والتي تم بموجبها إعادة صياغة الفكر الاستراتيجي وتنمية القدرات التي تساهم في بناء منظومة تخطيطية ذات البعد الاستراتيجي لتبني من خلالها الاستراتيجيات العاملة و تحقيق المنافسة المستدامة في بيئة العمل . وعلى الرغم من ذلك فإن بعض أفراد العينة ذهب إلى الحيادية وعدم الاتفاق ناتج عن رأيهم بأن المناهج العلمية النظرية مناسبة إلا أن بعضها ينقصها التطبيق العملي والمهني لمساهماتها في تطوير المنظمة وضرورة الانفتاح على أحدث التطبيقات والطرائق والادوات المهنية المستخدمة في التخطيط . وبانحراف معياري بلغ (0.56) يشير إلى تشتت قليل نسبياً في الإجابات حيث تبين أن قيمة الفجوة الحاصلة بلغت (46.67%) وهذه النسبة تبين الانحرافات القليلة في طرح الآراء المتعلقة بالمناهج العلمية وطرائق التدريس ونسبة مطابقة بلغت (53.33%) .
5. أوجه مستوى الاستجابة ضمن مصفوفة قوة الاستجابة على الفقرة الخامسة التي مفادها (وفرت دوائركم الأجواء المناسبة والمدخلات العلمية لتطبيق المعرفة المتخصصة في الدائرة والعمل بها) نحو عدم الاتفاق وبمستوى استجابة منخفض والتي فرضته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (0.4) ويدل ذلك على أن النسبة الأكبر من العينة ذهبت إلى عدم الاتفاق وباقي النسبة إلى الحيادية ولم يتفق أي من العينة على توفير دوائرهم للأجواء المناسبة بل اتفقوا على المحاربة المباشرة وغير المباشرة للتخصص من قبل بعض أصحاب الكراسي والمصالح ويوجه الفكر الاستراتيجي نحو التعامل الجديد لمتغيرات المستقبل الذي يفقد إليه الكثير بل وأصبح صفة الإهمال الواضح وعدم الأهمية تسود أجواء الدوائر والمؤسسات الحكومية ناتجة من المواقف الشخصية أو عدم الفهم بضرورة ممارسة التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأهداف ومتابعة المخرجات ومدى فاعلية الأداء في العمل الحكومي . وبانحراف معياري بلغ (0.59) يشير إلى تشتت قليل نسبياً في الإجابات . فضلاً عن أن قيمة الفجوة البالغة (86.67%) قد بينت مقدار الأجواء غير المناسبة والإهمال الواضح في اعتماد المدخلات العلمية لتطبيق المعرفة مما خلق الفجوة بين الأهداف المرسومة والتطبيق وبمقدار مطابقة بلغ (13.33%) .
6. أوجه مستوى الاستجابة على الفقرة سادساً التي تشير إلى (واجهت صعوبات بتحقيق الموائمة الفكرية بين تخصصك الأساسي مع تخصص التخطيط الاستراتيجي وهل تمت أزلتها) نحو عدم الاتفاق وبمستوى استجابة منخفض والتي أفرزته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (0.6) ويدل على ذلك على أن النسبة الكبيرة من العينة ذهبت إلى عدم الاتفاق في وجود صعوبات بتحقيق الموائمة الفكرية بين التخصص الأساسي وتخصص التخطيط الاستراتيجي كون أن جميع التخصصات تحتاج إلى المنظومة التخطيطية لأنها تمثل نظرة شمولية لبناء الاستراتيجيات فضلاً عن أن الكادر التدريسي قد قلل الفجوة المعرفية باعتماد أساليب وطرائق حديثة لإيصال المادة الدراسية فضلاً عن اعتماد مصادر حديثة قد أغنت المعرفة الفكرية لبناء التخصص . إلا أن هناك نسبة قليلة من العينة التي تمثل تخصصات بعيدة جداً عن التخصص الجديد قد واجهت صعوبات في تحقيق الموائمة وهذا ما عالجت الأمانة العامة لمجلس الوزراء والوزارة والاقتراحات المقدمة من قبل عمادة الكليات والأقسام المتخصصة والتي أدت إلى إعادة النظر بالتخصصات وقبولها . وبانحراف معياري بلغ (0.63) ليعكس تشتت متوسط نسبياً في الإجابات . فضلاً عن أن نسبة الفجوة كانت عالية جداً بين تحقيق تلك الموائمة حيث بلغت (80%) في حين أن نسبة المطابقة كانت (20%) .
7. أوجه مستوى الاستجابة على الفقرة السابعة التي مفادها (وفرت الإدارة العلمية (العمادة – القسم) المدخلات المناسبة لتذليل صعوبات فرق التخصص والتناغم معه) نحو الاتفاق وبمستوى استجابة مرتفع

والذي حددته قيمة الوسط الحسابي المرجح والبالغة (1.7) والذي يدل على أن أغلب العينة اتفقت أن الإدارة العلمية (العمادة – القسم العلمي) قد وفرت المدخلات المناسبة وفقاً للإمكانات المتاحة بعيداً عن المساعدات الخارجية ودعم الوزارة فاعتمدت على توفير الكادر التدريسي والوسائل التعليمية والبنية التحتية المتوازنة والمصادر العلمية والدعم المعنوي لتزليل صعوبات فرق التخصص فضلاً عن التوجيهات المستمرة للأساتذة باعتماد طرائق تعليمية حديثة تديم بها عملية التواصل مع الأفكار العلمية بمنظور استراتيجي . إلا أن هذه المدخلات لم تصل إلى مستوى الطموح خصوصاً في الآونة الأخيرة نتيجة أزمة كورونا (Covid – 19) والمشاكل المرافقة لها واعتماد أسلوب التعليم الإلكتروني المدمج والتي بنيتها جزء من أفراد العينة بالاتجاه نحو الحيادية في الإجابة . وبانحراف معياري بلغ (0.53) ويدل على وجود تشتت قليل نسبياً في الإجابات . فضلاً عن أن نسبة الفجوة بلغت (43.33%) والتي تعكس مدى الخلل الحاصل في بناء مدخلات تدعم مخرجات التخصص والفروقات الحاصلة في الإجابات وأن نسبة التوافق بلغت (56.67%) .

8. أتجه مستوى الاستجابة ضمن مصفوفة قوة الاستجابة على الفقرة الثامنة التي تشير إلى (وفرت الإدارة العلمية (العمادة – القسم) الكادر التدريسي المتخصص ذوي الأداء العالي لإيصال المعرفة العلمية التخصصية الجديدة) نحو الاتفاق في الإجابات وبمستوى استجابة مرتفع والتي بينته قيمة الوسط الحسابي المرجح والبالغة (1.9) وتعد هذه القيمة عالية جداً تدل على أن معظم أفراد العينة يتفقون على أن القسم العلمي والعمادة تحرص على إغناء الدراسة بالكادر التدريسي المتخصص ذوي الألقاب العلمية العالية والخبرة المتراكمة النظرية والعملية في مجال التخصص . على الرغم أنه في بعض الأحيان يتم الاستعانة ببعض الأساتذة من الألقاب العلمية الحديثة لممارسة تخصصهم لتعويض النقص الحاصل في الكادر نتيجة الإحالة على التقاعد وكذلك لاكتساب الخبرة ليكونوا داعمين في المستقبل للتخصص . وبانحراف معياري بلغ (0.31) ويدل على تشتت قليل جداً في الإجابات مع تجانس واضح . فضلاً عن أن نسبة الفجوة الحاصلة ما بين اعتماد الكوادر المتخصصة وتدعيمها بالكوادر الجديدة ضئيلة حيث بلغت (36.67%) وبنسبة اتفاق على الحالة كونها دعم صحي وعلمي في هذا المجال بلغ (63.33%) .

9. أتجه مستوى الاستجابة على الفقرة التاسعة المبينة في مصفوفة قوة الاستجابة التي مفادها (وفرت الإدارة العلمية (العمادة – القسم) المناهج العلمية التي حققت الإضافات المعرفية في تخصص التخطيط الاستراتيجي واعتماد المصادر الحديثة فيها) نحو الاتفاق العالي وبمستوى مرتفع والتي حددته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (1.9) والتي تدل على اتفاق معظم أفراد العينة على أن الإدارة العلمية المتمثلة بمجلس الكلية واللجنة العلمية في قسم إدارة الأعمال قد حققت الإضافات المعرفية في تخصص التخطيط الاستراتيجي باعتمادها المصادر الحديثة التي تتواءم مع حركة الفكر الاستراتيجي والمهارات المكتسبة للطلبة على الرغم أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء لم تمنح الكلية الحرية في اعتماد وتغيير المناهج بما تراه مناسباً بل كان دوراً تنفيذياً لتوجيهاتهم إلا أنها أحدث مناوراً علمية سليمة تتناسب مع حجم التخصص . ويضاف إليها المناورة في العمل ما بين العرض النظري وفلسفة التطبيق العملي على الرغم من وضوح ضعف في بعض أماكن التدريسي ولم يصل إلى مستوى الطموح المهني إلا أن التطوير في هذا المجال مستمر وواضح من دورة لأخرى . وبانحراف معياري بلغ (0.33) ويشير إلى تشتت قليل جداً في الإجابات مع وضوح التجانس فيها . فضلاً عن أن قيمة الفجوة ما بين اعتماد الإضافات العلمية المتوسطة للمناهج والمفردات كانت واضحة حيث بلغت (36.67%) وهي نسبة قليلة قياساً بقيمة المطابقة البالغة (63.33%) .

10. أتجه مستوى الاستجابة على الفقرة العاشرة التي مفادها (تتابع الإدارة العلمية (العمادة – القسم – الكادر التدريسي) مهاراتهم العلمية في تطبيق مفردات التخطيط الاستراتيجي معكم ومع دوائركم بعد التخرج) نحو عدم الاتفاق وبمستوى منخفض والتي أفرزته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (0.7) ويدل ذلك على الضعف الواضح من الإدارة العلمية كعمادة وقسم علمي وكادر تدريسي من متابعة مهارات المخطط الاستراتيجي في تطبيق المعرفة العلمية التخطيطية التي حصل عليها من بعض المحاولات الشخصية من قبل الأساتذة كون أن الدور المحدد للإدارة تقتصر على الجوانب العلمية لمنح الشهادة والمعرفة المتخصصة أما قضية متابعة الخريجين تكون من صلاحية اللجنة العاملة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وحسب متابعة الطلبة يعدم عملها للمراجعة مع الخريج ودوائركم بعد التخرج . حيث يذهب أكثر من نصف العينة إلى عدم الاتفاق بينما يذهب الآخرون ما بين الاتفاق والحيادية . بانحراف معياري بلغ (0.66) ويدل على التشتت المتوسط نسبياً في الإجابات فضلاً عن أن نسبة الفجوة عالية جداً بين ما يتأمله الطالب الخريج من الاهتمام العالي بعد التخرج وبين ما ترعاه دوائركم من تطبيق مفردات التخرج لممارسة دور المخطط الاستراتيجي وبناء المنظومة التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي حيث بلغت (76.67%) مقابل نسبة مطابقة بلغت (23.33%) .

11. أتحه مستوى الاستجابة على الفقرة الحادية عشر التي مفادها (تعتقد أن الأشراف على بحوث التخرج كان أدائه عالي وقد أضافت لك معرفة علميه لحل المشكلات العالقة وكتابة البحث العلمي الرصين) نحو الاتفاق وبمستوى مرتفع والتي حددته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (1.4) وبديل ذلك على أن أكثر من نصف العينة اتجهت نحو الاتفاق على أن أشراف الكادر التدريسي على بحوث التخرج كان عالي الأداء وإضافة معرفة علمية في حل بعض المشاكل العالقة في منظماتهم والممارسة الفعلية في كيفية كتابة البحث العلمي الرصين الا أن الجزء المتبقي من العينة ذهب ما بين محايد وغير متفق بسبب اختلاف إمكانيات الأساتذة في الأشراف على البحث العلمي وضعف واضح في فهم الطالب حول كيفية كتابته وخصوصاً أن الموضوع يتطلب التعامل حصرياً مع دراسة الحالة والتي يفتقد إليها في المعرفة العلمية الكثير وعدم وجود عضواً بارزاً في لجنة المناقشة من دوائر الطلبة الخريجين الذي يحمل من المعرفة المباشرة بالحالة التي يتطرق إليها الباحث لحلها . وبانحراف معياري بلغ (0.72) والتي يدل على تشتت عالي نسبياً في الإجابات . فضلاً عن أن نسبة الفجوة تصل إلى أكثر من النصف لوجود تفاوت بين ما يطمح الطالب والمشرف من التعامل العلمي الرصين في كتابة البحث العلمي وما هو متوفر من أسناد بالمعلومات من الدوائر والعقبات التي يواجهها الطالب حيث بلغت (53.33%) مقابل نسبة مطابقة بلغت (46.67%) .
12. أتحه مستوى الاستجابة على الفقرة الثانية عشر التي تشير إلى (تعتقد أن الزمنية مناسبة لما يلي):-
 - أ- الفقرة الزمنية لإنجاز الكورسات : نحو الحيادية في الإجابات عند مستوى معتدل والتي أفرزته قيمة الوسط الحسابي البالغة (1.3) و تدل على أن المواد الدراسية المعتمدة في الكورسات تحتاج إلى وقت أطول لشرحها وفهمها من قبل الطالب نتيجة اختلاف التخصصات عن التخصص الأصلي والذي أوجد ضرورة إقامة محاضرات تمهيدية أو دورات علمية في تخصص التخطيط الاستراتيجي قبل المباشرة في الكورسات . فضلاً عن تخللت الفترة في بعض الدورات وجود أزمات صحية مما جعل التدريس يذهب إلى التعليم الإلكتروني المدمج . وبانحراف معياري بلغ (0.7) والذي يدل على تشتت عالي نسبياً في الإجابات . فضلاً عن أن نسبة الفجوة قد تجاوزت النصف حيث بلغت (56.67%) حيث حددت ما بين القيمة العلمية للمناهج والمفردات المعدة من قبل الوزارة والكادر التدريسي وملائمتها مع العقول العلمية لتخصصات بعيدة عن التخصص الأساسي للدراسة مقابل نسبة اتفاق بلغت (43.33%) .
 - ب- الفترة الزمنية لإنجاز البحث العلمي : نحو الحيادية في الإجابات عند مستوى معتدل والتي أشارت إليه قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (1.3) وتدل على أن أكثر من نصف أفراد العينة يتفقون على أن الفترة الزمنية ملائمة والتي تمت المعالجة من قبل الأمانة العامة والوزراء باعتماد التمديد لإكمال البحث ومدى معرفة الطالب بأصول البحث العلمي والتمكن من مفرداتها وبإشراف كادر تدريسي ذو خبرة في مجال كتابة البحث خلال هذه الفترة القصيرة . الا أن الجزء الآخر من العينة يذهب ما بين محايد وغير متفق نتيجة التعاون الضعيف والواضح من المؤسسات الحكومية المستفيدة بتزويد الطالب بالبيانات والمعلومات المناسبة وكذلك عدم مصداقية الإجابات بالمقابلات الشخصية وقائمة الفحص . وبانحراف معياري بلغ (0.7) ويشير إلى تشتت عالي نسبياً في الإجابات . فضلاً عن تجاوز نسبة الفجوة النصف حيث بلغت (56.67%) والتي أفرزته التعاون بين قيمة المخرجات التي يهدف الطالب والمشرف والإدارة الوصول إليها والفترة الزمنية الممنوحة للإنجاز مقابل نسبة اتفاق بلغت (43.33%) .
13. أتحه مستوى الاستجابة على الفقرة الثالثة عشر والتي مفادها (تمتلك الطموح لإكمال الدراسة في التخطيط الاستراتيجي للماجستير والدكتوراه مستقبلاً) نحو الاتفاق عند مستوى مرتفع والذي حددته قيمة الوسط الحسابي المرجح البالغة (2) والتي تدل على الاتفاق التام لطلبة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي وبكافة الدورات السابقة والحالية على ضرورة اكمال دراستهم لأيمانهم بمهاراتهم العالية المكتسبة من المعرفة العلمية للدراسة وتطابق الطموح مع الأهداف المرسومة وحاجة الطالب ودوائرهم إلى تنمية القدرات نحو قيمة الشهادة العلمية . وبانحراف معياري بلغ (0.00) ويشير إلى انعدام التشتت بالإجابات والتجانس العالي فيها . وأن نسبة الفجوة بلغت (0%) والمطابقة (100%) .
- وتأسيساً على ما تقدم يشير المعدل العام إلى أن العينة المقصودة من الطلبة الخريجين والحاليين قد توجهت إجاباتهم نحو الحيادية وبمستوى استجابة معتدل في مصفوفة قوة الاستجابة والتي أفرزته قيمة الوسط الحسابي المرجح العام البالغة (1.314) وبانحراف معياري بلغ (0.57) في حين تقاربت نسبة الفجوة البالغة (56.2%) والمطابقة (43.8%) .

جدول (7)
قائمة فحص الدورات السابقة للطلبة

ت	الفقرات	اتفق 2	محايد 1	لا اتفق 0	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قوة الاستجابة	المطابقة %	الفجوة %
1	تمتلك دوائركم الوعي المجتمعي والمنظمي بأهمية دراسة التخطيط الاستراتيجي وبناء منظومة تخطيطية لها.	15	6	9	1.2	0.75	معتدل	40	60
2	تراعي دوائركم تطابق أهدافها المرسومة مع أهدافها تجاه التخصص وحقت ما تطمح إليه .	15	6	9	1.2	0.75	معتدل	40	60
3	حققت تخصص الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي بمخرجاته العلمية طموحاتكم بتطوير منظومة التخطيط في دوائركم .	12	12	6	1.2	0.76	معتدل	40	60
4	ساهمت المناهج العلمية وطرائق التدريس الحديثة في زيادة المعرفة العلمية والعملية التخصصية لتنمية قدراتكم التي انعكست على قدرات دوائركم .	21	6	3	1.6	0.56	مرتفع	53.33	46.67
5	وفرت دوائركم الأجواء المناسبة والمدخلات العلمية لتطبيق المعرفة المتخصصة في الدائرة والعمل بها .	-	12	18	0.4	0.59	منخفض	13.33	86.67
6	واجهت صعوبات بتحقيق الموائمة الفكرية بين تخصصك الأساسي مع تخصص التخطيط الاستراتيجي وهل تمت أزلتها .	9	-	21	0.6	0.63	منخفض	20	80
7	وفرت الإدارة العلمية (العمادة – القسم) المدخلات المناسبة لتذليل صعوبات فرق التخصص والتناغم معه.	21	9	-	1.7	0.53	مرتفع	56.67	43.33
8	وفرت الإدارة العلمية (العمادة – القسم) الكادر التدريسي المتخصص ذو الأداء العالي لإيصال المعرفة العلمية التخصصية الجديدة .	27	3	-	1.9	0.31	مرتفع	63.33	36.67
9	وفرت الإدارة العلمية (العمادة – القسم) المناهج العلمية التي حققت الإضافات المعرفية في تخصص التخطيط الاستراتيجي واعتماد المصادر الحديثة فيها .	27	3	-	1.9	0.33	مرتفع	63.33	36.67
10	تتابع الإدارة العلمية (العمادة – القسم – الكادر التدريسي) مهاراتكم العلمية في تطبيق مفردات التخطيط الاستراتيجي معكم ومع دوائركم بعد التخرج .	9	3	18	0.7	0.66	منخفض	23.33	76.67
11	تعتقد أن الإشراف على بحث التخرج كان أدائه عالي وقد أضافت لك معرفة علمية في حل المشاكل العالقة وكتابة البحث العلمي الرصين .	18	6	6	1.4	0.72	مرتفع	46.67	53.33
12	تعتقد أن الفترة الزمنية مناسبة لما يلي :- الفترة الزمنية لإنجاز الكورسات الفترة الزمنية لإنجاز البحث العلمي	18	3	9	1.3	0.7	معتدل	43.33	56.67
		18	3	9	1.3	0.7	معتدل	43.33	56.67
13	تمتلك الطموح لإكمال الدراسة في تخصص التخطيط الاستراتيجي للماجستير والدكتوراه مستقبلاً	30	-	-	2	0.00	مرتفع	100	0.00
	المتوسط العام				1.314	0.57	معتدل	43.8	56.2

المصدر : الباحث إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً .. الاستنتاجات ..

1. تمتلك الإدارة التعليمية والمنظمات المستفيدة والجهات العليا الوعي المجتمعي والمنظمي بأهمية دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي كركيزة أساسية لتنمية وتطوير مؤسسات الدولة وبناء استراتيجياتها وبنسبة لم تصل إلى مستوى الطموح والرؤية المرسومة خصوصاً من مؤسسات الدولة المستفيدة من مخرجات التخصص .
2. تراعي الإدارة التعليمية والجهات العليا ومؤسسات الدولة المستفيدة من التخصص ضمن خططها الاستراتيجية العلمية والعملية تطوير وتحديث الدراسة ومراجعة مدخلاتها ومخرجاتها سنوياً الا أنها لم تصل إلى مستوى الأهداف المرسومة .
3. ضعف مساهمة عمادة الكليات والاقسام العلمية في إعداد المناهج والمفردات التعليمية للدراسة وأقتصر دورها على مدى الدورات السابقة والحالية على التنفيذ لتوجهات الجهات العليا والاستعانة ببعض المقترحات بمستوى منخفض .
4. اتفقت عينات المقابلات الشخصية لمجلس الكلية لاختلاف الفترات تحمل المسؤولية وعينة الكادر التدريسي والطلبة الخريجين والحاليين على توفير الإدارة التعليمية في الكليات المدخلات المناسبة لإتمام العملية التعليمية وبمستوى معتدل (متوسط) حسب إمكانياتها المادية والعلمية والعملية والأجواء العلمية لإنجاح الدراسة .
5. ساهمت الإدارة العلمية في الكليات من توفير الكادر التدريسي المتخصص لدراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي بتأدية المهمة بالاستعانة بالكادر الداخلي مع وجود حالات استقطاب لأساتذة قد يحتاجها القسم العلمي وبعضها يتدخل العلاقات الشخصية والمكانة الوظيفية في الاستعانة بها .
6. وفرت الإدارة العلمية في الكلية المدخلات المناسبة لتذليل صعوبات الفروق الحاصلة بين التخصص الرئيسي للطلاب وتخصص التخطيط الاستراتيجي بتوفير الكادر التدريسي المناسب وطرائق وأساليب التدريس الحديثة والمفردات العلمية التي تتناسب مع التناغم الفكري بين التخصصات وبنسبة تصل إلى تحقيق الرضا في بعض الأحيان الا أن مع استمرارية الدورات سوف تصل إلى مستوى الأهداف المرسومة .
7. اعتمدت الإدارة العلمية على تطبيق التعليمات الخاصة بالإشراف والتدريس للأساتذة بتطبيق التخصص الدقيق قدر الإمكان . الا أنها ثبتت استعانتها بتخصص مختلف في بعض الأحيان نتيجة لحاجة القسم الفعلية لنقص الكادر التدريسي وعدم إمكانية بعضهم لأداء المهام لقلة الخبرة والضعف الوظيفي والمنصبية لاعتماد البعض الآخر .
8. ثبت أن مدخلات الدراسة ومخرجاتها والمؤهلات العلمية تؤهل الطلبة لإتمام دراستهم العليا للماستير والدكتوراه في حالة توفر الإمكانات ودعمها من قبل الجهات العليا والكادر التدريسي المتخصص واعتماد تقييم تجربة جامعة بغداد الحالية .
9. على الرغم من أن الأهداف المرسومة للدراسة تتطابق مع الأهداف المرسومة للتخصص من قبل مؤسسات الدولة المستفيدة الا أن واقع الحال يؤثر ضعفاً واضحاً بالتطبيق الفعلي بعيداً عن الشكليات نتيجة لتوجه الجهات المستفيدة على عدم منح مساحة كافية للخريجين من تحقيق تلك الأهداف .
10. عدم وجود لجان علمية متخصصة أو شعبة إدارية لمتابعة مخرجات الدورات السابقة وتقييم عملها في مؤسساتهم ومدى الاستفادة من الإضافات المعرفية لبناء منظومة تخطيطية ذات بعد استراتيجي وانما يقتصر الحال على بضع المتابعات الشخصية للأساتذة و متابعة ضعيفة جداً من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء والوزارة .
11. عدم منح الكليات المعنية بدراسة التخطيط الاستراتيجي الصلاحيات اللازمة والمرونة العالية بالاختيار والاستخدام والتطبيق من ناحية تحديد بعض المدخلات ومتابعة المخرجات .
12. ثبت أن الدورات السابقة قد حققت الأهداف المرسومة لها ولكن بنسبة لم تصل إلى مستوى تحقيق جميع الأهداف وتحتاج إلى تنمية وتطوير وتحديث بعض أركان الدراسة ومتابعة تقييمها .
13. ثبت من خلال التحليل الوصفي والاحصائي ما يلي :-
 أ- أن مناهج ومفردات الدراسة تغطي حاجة التخصص بدرجة علمية عالية .
 ب- توفير الكادر التدريسي المتخصص ضمن الإمكانات المتاحة لتأدية المهمة متوسط الأداء .
 ج- أن مطابقة تخصص الكادر التدريسي مع توزيع المواد والإشراف عالي الا أنه لم يصل إلى مستوى الطموح .
 د- أن قبول الطلبة على اختلاف تخصصاتهم العلمية لا يشكل عائقاً في الدراسة .
 هـ- توفير الأجواء العلمية ومدخلات الدراسة تصل إلى ما فوق المتوسط .
 و- اعتماد المصادر العلمية الحديثة وأساليب وطرائق التدريس تتناسب مع الوعي الفكري والمهارات التي يتمتع بها الطلبة فقد حققت توافق عالي .
 ز- ضعف في دعم المؤسسات الحكومية المستفيدة خريجين الدورات لمنحهم القيمة العالية لممارسة التخصص فضلاً عن توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإكمال بحوثهم .
 ح- أن الفترات الزمنية لإنجاز الكورسات والبحث العلمي لم تحدد وفق رؤية علمية تتناسب مع حجم التخصص والاستفادة منه .
 ط- أن طموحات الطلبة ورؤيتهم المستقبلية لممارسة التخصص تذهب باتجاه اكمال دراستهم العليا للماستير والدكتوراه وأن مؤهلاتهم تؤهلهم لذلك .
 ي- ثبت أن أداء الكادر التدريسي والمناهج الدراسية ودرجة الإشراف العلمي واختيار المواضيع التي تتناسب مع الحلول للمشاكل التي تعاني منها الجهات المستفيدة لم يصل إلى مستوى الأهداف المرسومة .

14- أن عملية تقييم دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي قد جرت وفقاً لأسس علمية وآراء وحوارات فلسفية واعتمدت قيم وصفية وإحصائية مبنية على عينة قصدية أُنْتُسِمَت بالمصادقية العالية بالإجابات والطروحات بعيد عن المجاملات التي لا تعطي القيمة الحقيقية للدراسة وتحقيق أهدافها .

ثانياً .. التوصيات ..

1. ضرورة زيادة الوعي المجتمعي والمنظمي عبر الدورات التخصصية والمؤتمرات والندوات وورش العمل للنهوض بواقع ومستقبل التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات الدولة .
2. ضرورة تحقيق الموائمة المستدامة بين الإدارة التعليمية والجهات العليا ومؤسسات الدولة المستفيدة في تعزيز خططها الاستراتيجية العلمية والعملية لتطوير وتحديث الدراسة مساهمة منها في بناء منظومات تخطيطية ذات بُعد استراتيجي عالي الأداء .
3. ضرورة منح مشاركة واسعة من قبل عمادة الكليات والاقسام العلمية المهنية بدراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي في إعداد المناهج والمفردات التعليمية للدراسة والابتعاد عن اعتمادها جهة تنفيذية فقط .
4. زيادة الدعم العالي من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي المادي والمعنوي لإعادة هندسة مدخلات العملية التعليمية وتوفير الأجواء العلمية المناسبة .
5. ضرورة الاعتماد على الكادر التدريسي الداخلي المتخصص لدراسة التخصص الاستراتيجي لقسم إدارة الأعمال والاقسام الأخرى في الكلية والابتعاد عن حالات المجاملة والضغط للاستقطاب الخارجي خصوصاً الذين يحملون تخصص بعيد جداً .
6. ضرورة إعادة رسم المدخلات المناسبة لتذليل الصعوبات أمام الفوارق التخصصية للطلبة والاطلاع على الأساليب العلمية الحديثة للتدريس والمصادر العلمية التي تتناسب مع حركة الفكر الاستراتيجي للطلبة مع استمرارية تطوير المهارات والإمكانات بما يحقق الأهداف المرسومة .
7. ضرورة اعتماد التخصص الدقيق أو القريب بالإشراف والتدريس والابتعاد عن الاستعانة بالتخصصات البعيدة .
8. المراجعة السنوية والتقييم المستمر لواقع ومستقبل مدخلات ومخرجات دراسة الدبلوم العالي للتخطيط الاستراتيجي وتصحيح وتقويم الانحرافات التي تحصل في العملية التعليمية .
9. ضرورة توفير الإمكانات العلمية والمادية والمعنوية ودعمها من الجهات العليا فكرياً وتطبيقاً لمنح المتفوقين من الطلبة لإكمال دراستهم للمجستير والدكتوراه مستقبلاً مع ضرورة مراجعة تقييم الحالة في جامعة بغداد .
10. ضرورة دراسة المطابقة الفعلية للأهداف المرسومة من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزراء التعليم العالي والبحث العلمي مع الأهداف التي يسعى الوصول إليها من قبل مؤسسات الدولة المستفيدة .
11. ضرورة تشكيل لجنة علمية متخصصة في العمادة من أساتذة الكلية وبمتابعة شعبة إدارية متخصصة لمخرجات الدورات السابقة لتقييم عملهم في مؤسساتهم ومدى الاستفادة من الإضافات المعرفية لبناء المنظومة التخطيطية .
12. ضرورة منح الكلية الصلاحيات اللازمة بالاختيار والاستخدام والتطبيق وتعزيز المدخلات ومخرجات العملية التعليمية وتحفيز المرونة العالية في الاستجابة للمتغيرات الجديدة .
13. ضرورة إقامة المؤتمر السنوي لتقييم واقع ومستقبل دراسة التخطيط الاستراتيجي والوقوف على نقاط القوة وتعزيزها وتحديد نقاط الضعف لتجاوزها أو الاستفادة من تجاربها .
14. ضرورة إعادة صياغة الاستراتيجية الملائمة للدراسة والتي تتلاءم مع الاستراتيجيات العامة للكلية .

المصادر ..

- *الكتب الرسمية الصادرة من الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة الجامعة المستنصرية .
- * الأمر الديواني رقم (47) لسنة (2012) والمبلغ بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (17141) المؤرخ في (16/ 5/ 2012) والتي عقدت جلستها الأولى بتاريخ (11/ 6/ 2012) والمبلغ توصياتها إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مكتب السيد الوزير بموجب كتاب دائرة شؤون اللجان في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (22107) في (2/ 7/ 2012).
- * كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان المرقم 27134 في 26/ 8/ 2014 .
- * كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة شؤون اللجان المرقم 7683 في (4/ 3/ 2014) على فتح الدراسة للعام الدراسي (2014/ 2015).
- * تيغزة، أحمد بوزيان، (2012)، " التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة SPSS و ليزر LISREL"، الطبعة الاولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
- *جودة، محفوظ، (2009)، " التحليل الاحصائي المتقدم"، دار وائل للنشر، الطبعة الثا لث الاردن.
- *عبد الرحمن، فؤاد يوسف، 2018، "اساليب البحث العلمي والكتابة الحديثة لإدارة الاعمال"، الطبعة الاولى، مكتب توتة للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

ABSTRACT

The study was based on re-evaluating the study of the Higher Diploma in Strategic Planning and determining the ambitions it seeks to achieve within a strategic vision that is in harmony with the goals set for it. Determining the inputs that must be available within solid scientific contexts through which they determine the size and importance of specialization and the disciplines that correspond with them to reach outputs that support the beneficiary organizations and the advancement of state institutions through the development of their service and commodity plans in long ranges. This needs to re-evaluate the previous and current courses, measure the knowledge additions, the extent of benefiting from the outputs of the specialization, and the degree of transformation towards the strategic planning system in their departments, according to work contexts and modern scientific foundations commensurate with the movement of change in the business world. . The study relied on the philosophical and logical proposition to present its theoretical side, the method of the personal interview, the case study, the checklist, scientific standards and descriptive analysis to address its results according to a detailed study of the previously prepared paragraphs. The researcher reached some conclusions, the most important of which are "The study of the Higher Diploma for Strategic Planning, with its inputs and outputs based on scientific foundations by selection and application, helps to build capacities and specialized knowledge skills and a planning system with a strategic dimension that achieves the high performance and ambitions of government institutions.

.....

.....

.....